

Partiprogram för Socialdemokraterna

Beslutat av partikongressen i Västerås den 6 november 2001

برنامج حزب الإشتراكيين الديمقراطيين

أقره المؤتمر العام للحزب، المنعقد بمدينة فستروس في ٦/١١/٢٠٠١



Socialdemokraterna

برنامج حزب الإشتراكيين الديمقراطيين

أقره المؤتمر العام للحزب، المنعقد بمدينة فستروس في ٦/١١/٢٠٠١

الإشتراكية الديمقراطية

تسعى الإشتراكية الديمقراطية إلى بناء مجتمع يقوم على القيم الديمقراطية والتساوي بين كافة الناس في القيمة، وذلك لأن غاية الحركة الإشتراكية الديمقراطية هي إنشاء مجتمع تضامني يعيش فيه أناسٌ أحرارٌ ومتساوون.

ولابد لكل إنسان أن يكون حراً في أن يتطور كفرد وأن يملك زمام حياته وأن يؤثر على مجتمعه. إن الحرية تشمل من جهة التخلص من الضغوط الخارجية والفقر، ومن الجوع والجهل والخوف من المستقبل، ومن جهة أخرى فإن الحرية هي حق الفرد في المشاركة والمساهمة في تقرير الأمور وفي تطوير الذات وفي الإحساس بالأمان ضمن الجماعة وفي القدرة على توجيه دفة حياته وإختيار مستقبله الخاص.

هذه الحرية للفرد تفترض المساواة التي بدورها تعني أن يكفل لكافة الأفراد - على تفاوت استعداداتهم - تكافؤ الفرص ليقوم كل منهم بصياغة حياته الخاصة والتأثير على مجتمعه. وهذه المساواة تشترط استقرار حق كل فرد في الإختيار وفي التطور المنفرد المختلف دون أن يؤدي هذا الإختلاف إلى دونية - أي انقاص قيمة الفرد - وإلى فوارق في توزيع السلطة والنفوذ في الحياة اليومية وفي المجتمع.

إن الحرية والمساواة أمران لا يتعلقان بحقوق الفرد فحسب بل أيضاً بالحلول الجماعية التي تسعى إلى الوصول إلى الصالح المشترك للجميع والذي هو الأساس الذي تقوم عليه فرص الفرد في الحياة. إن الإنسان مخلوق إجتماعي يتطور ويرتقي في تفاعله مع الآخرين. والعديد من عناصر رفاهية الفرد لا تتوفر إلا في إطار التعاون مع الآخرين.

والصالح المشترك يفترض التضامن، الذي هو ذلك التماسك بين أفراد المجتمع النابع من الإقتناع الداخلي بأننا جميعاً نحتاج إلى بعضنا البعض وأن أفضل المجتمعات هو ذلك المجتمع الذي يقوم على التعاون وعلى الإحترام والتقدير المتبادلين.

إن حق التأثير على الحلول المشتركة يجب أن يكون متاحاً لكل فرد على قدم المساواة مع الآخرين وكذلك يجب أن يتاح لكل فرد أن يسهم في تحمل المسؤولية عن هذه الحلول. ولا يعني التضامن نبذ سعي الفرد نحو تحقيق تطوره الشخصي ونجاحه الفردي، ولكنه يتنافى مع الأنانية التي تسمح باستغلال الفرد للآخرين واستغلالهم في تحقيق مآربه الخاصة.

إن السلطة جميعها داخل المجتمع يجب أن تكون نابعة من هؤلاء الذين يتشكل منهم هذا المجتمع . والمصالح الاقتصادية لا يحق لها بتاتا أن تضع حدوداً للديمقراطية ، بل إن الديمقراطية هي التي تحتفظ دائماً بحق وضع الشروط للنشاط الاقتصادي والحدود لقوى السوق .

ويجب أن تمارس الديمقراطية بطرق مختلفة وعلى مستويات متعددة . وتوسعى الاشتراكية الديمقراطية إلى إيجاد نظام مجتمعي يتيح للبشر بصفتهم مواطنين وأفراد أن يكون لهم دور مؤثر على تطور المجتمع بوجه عام وعلى العمل الإجتماعي في اطار الحياة اليومية . إننا نسعى إلى إيجاد نظام اقتصادي يملك فيه كل انسان - بصفته مواطناً وعمالاً ومستهلكاً - القدرة على التأثير على مستهدفات الإنتاج وعدالة توزيع حصيلة الإنتاج وعلى أنظمة العمالة وظروفها .

إن الاشتراكية الديمقراطية تريد أن تصبغ هذه القيم الديمقراطية نسيج المجتمع وعلاقات أفرادهم بعضهم البعض . إن غايتنا هي مجتمع لا تميز فيه بين فئات عليا ودنيا ، مجتمع بلا فوارق طبقية ، بلا تمييز على أساس الهوية الجنسية ، بلا انقسامات عرقية . مجتمع بلا أحكام مسبقة وبلا تفرقة ، كل أفرادهم مرغوب فيهم ولكل منهم متسع ومكان ، ومجتمع يتمتع فيه الجميع بنفس الحقوق ونفس القيمة ، ينمو فيه الأطفال فيصبحون راشدين يتصفون بالحرية والاستقلالية وكل منهم قادر على الإمساك بزمام حياته الخاصة والتعاون مع الآخرين في ظل المساواة والتضامن وفي خدمة الحلول المجتمعية النافعة للمصالح المشترك .

هذه القيم الاشتراكية الديمقراطية هي ميراث من أجيال سبقتنا ثم أعيد تشكيلها بناءً على الخبرات العملية المكتسبة . وهي تعتبر القوة الدافعة لمسايعنا السياسية في يومنا هذا وفي المستقبل . إن أعمق الجذور الاشتراكية الديمقراطية هو إيماننا بتساوي قيمة جميع البشر وبكرامة كل إنسان التي لا تمتن .

أولاً : - عالم اليوم

إن عالم اليوم يتيح للجميع فرصاً فريدة لتحقيق حياة أكثر أماناً وثراءً ، وذلك نظراً للموارد الهائلة التي خلقتها تقنيات الإنتاج الحديثة . ولكن هذه الفرص لا تزال تتسم بالتفاوت الكبير في توزيعها كما لا يزال عالم اليوم تشوبه الفوارق العميقة في توزيع السلطة والرفاهية سواء بين الأفراد أو بين الدول . وهذا التطور يشوبه العديد من التناقضات :

- إن هناك عدداً من الدول الفقيرة التي قفزت من حالة التخلف إلى حالة التقدم وأن قسماً متنامياً من سكان العالم أصبح يدخل في عداد المستفيدين من النمو الاقتصادي المتزايد . إلا أن الهوة بين الدول الغنية والفقيرة لا تزال واسعة جداً وتوزيع تقنيات الإنتاج الحديثة والعلوم الطبية الحديثة غير متكافئ بشكل يهدد بزيادة شدة الظلم الواقع فعلاً . وحتى في داخل الجزء الغني من العالم فإن الهوة تتسع وهناك جيوب جديدة للفقير والهميش الإجماعي قد بدأت في الظهور . وفي حين يفوق عدد القادرين على تحقيق خياراتهم في الحياة ما كان الأمر عليه في أي وقت سابق فإن الإحساس بالعجز واليأس في تزايد مطرد بين الأعداد الكبيرة من المهمشين من سوق العمالة والحياة الإجماعية .

- إن انتشار الديمقراطية أوسع الآن من أي وقت سبق في التاريخ والقوى الديمقراطية في صعود واضح حتى في العديد من الدكتاتوريات التي لا تزال قائمة . ولكن في نفس الوقت نجد أن على الديمقراطية أن تقاوم المصالح الرأسمالية القوية التي تشكل تهديداً لقدرة الديمقراطية على التحرك ، وأن تقاوم الحركات ذات النزعات القومية الضيقة والعقائد الأصولية والأحكام المسبقة ذات الطابع العرقي - وهي جميعاً تعمل

في اتجاه قمعي ووحشي . وعلى الديمقراطية أيضاً أن تتعامل مع مشاكلها الداخلية عندما يشعر عدد كبير من الناخبين أن قدراتهم على التأثير قد أصبحت محدودة للغاية .

— إن حركات الهجرة الجماعية في العالم في تزايد . وإن كانت الدول المستقبلية للمهاجرين الوافدين قد استقادت بشتى الطرق من هذه الهجرة ، إلا أن عدم القدرة على التعامل مع التعداد العرقي والثقافي قد جعل خطر التفرقة والتمهيش مُطبقاً . وإذا أضفنا إلى هذا ما تعرض له القطاعات قليلة الحظ تعليمياً بين أبناء الشعب الأصلي (السويدي) من نذ سوق العمالة لها ، فإن الساحة تكون بذلك قد أصبحت ممهدة للحركات اليمينية الشعبية ذات النزعات الضيقة القومية والعنصرية .

— إن جهود نزع السلاح قد حققت تقدماً هاماً ، كما أن انتهاء الحرب الباردة قد خفض كثيراً من خطر نشوب النزاعات المسلحة بين الدول . وبدلاً من ذلك نجد تزايداً في النزاعات المسلحة داخل بعض الدول والوحدات التي سبق لها أن كانت دولاً ، إلى حد يجعل هذه النزاعات تهديداً للأمن والاستقرار في مناطق واسعة . وقد تم اراقة دماء مئات الألوف من البشر في حروب أهلية دامية دفعت أيضاً بالملايين من غيرهم إلى الحرب بينما البنية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتأثرة بذلك تنهار بشكل له آثاره الخطيرة على المدى الطويل .

— إن الاستخدام الحكيم لموارد كوكب الأرض هو الذي يكفل للبشرية مستقبلاً على سطح هذا الكوكب ، ولذلك تُعطى لقضايا البيئة دوراً متنامياً في السياسات الوطنية والدولية . ولكن النظام البيئي العالمي لا يزال يتعرض لضغوط هائلة من جانب الصناعات الإنتاجية وما تستقطعه من الموارد الطبيعية ومن جانب الأنماط الاستهلاكية التي تكونت في العالم الصناعي وما تستنفذه بدورها من هذه الموارد . إن انتشار التقنيات الرحيمة بالبيئة والمتوفرة فعلاً يتم ببطء شديد بينما تشكل البنيات الاقتصادية والاجتماعية القائمة عقبات في سبيل الإنضباط الضروري لتأمين نظام بيئي صالح للبقاء .

من خلال هذه التناقضات تبرز صورة واضحة للصراع بين قوى الديمقراطية وقوى رأس المال أي بين المصالح الشعبية والمصالح الرأسمالية . وهذه الصراعات تعتبر تقليدية إذ أن الظروف المستجدة للإنتاج التي أوجدتها تقنيات المعلوماتية الحديثة قد أدت في مرحلتها الأولية إلى تفاقم التعارض بين المصالح وخلقت تحديات جديدة للقوى الديمقراطية .

لكن هذه ليست هي الحقيقة كلها ، فالمصالح الرأسمالية الاستغلالية ليست هي وحدها السبب في التفاوت بين الدول الغنية والفقيرة ، بل يكمن السبب أيضاً في المصلحة الذاتية للدول الغنية . وكذلك فليس مطمع الكسب السريع وحده هو السبب في مشاكل البيئة اليوم بل هناك أيضاً الأنماط الاستهلاكية التي تستنفذ الموارد الطبيعية وهي أنماط يمكن تغييرها من خلال الإختيار الحر للمستهلكين ذاتهم . وليست الهيمنة الاقتصادية وحدها هي التي تفرض على الناس الفقر والدونية الاجتماعية بل هناك أسباب أخرى أيضاً مثل قهر المرأة والتمييز بين الرجال والنساء .

إن الإستفادة مما هو متاح بفضل التطور الحالي — برغم كل المشاكل المرتبطة به — من فرص تنامي العدالة وارتفاع مستوى الرفاهية وانتشار الديمقراطية وزيادة قوتها يتطلب الإهتمام بالتعامل مع عوامل زيادة التفرقة في المجتمع ، سواء كانت هذه التفرقة في السلطة أو الحرية أو الرفاهية .

نظام جديد للإنتاج

إن الإقتصاد وسوق العمالة يؤثران على المجتمع برمته وكان هذا الفهم دائماً عنصراً أساسياً في الإدراك التحليلي للمجتمع من وجهة النظر الاشتراكية الديمقراطية .

في حقبة الثورة الصناعية وانطلاقة تقنية الآلات الحديثة آنذاك وأساليب الإنتاج الصناعية فإن التغييرات التي حدثت لم تقتصر على طريقة العمل بل شملت المجتمع بأسره . وامتد التغيير ليشمل طريقة فهم البشر لأنفسهم وادراكهم للعالم من حوهم ، وظروف الحياة اليومية ووصل به الأمر إلى تغيير نظام المجتمع بأسره : واضطرت أنظمة حكم الملوك والقلّة أن تراجع لحساب الأنظمة الديمقراطية المنتخبة من طرف الشعب .

وبنفس الطريقة نرى الآن مجتمعاتنا تتغير مع التطور التقني والعلمي الذي أدى إلى تغيير ظروف الإنتاج الصناعي والعمالة والتجارة .

إن الصناعة لا تزال تشكل القسم الأكبر من الإنتاج القومي ولكن حصتها من العمالة في تناقص مستمر . أما قطاعات الخدمات الناشئة فقد أصبحت ذات أهمية متنامية في مجال تشغيل العمالة وقد تميزت بتعدد النماذج فيما يتعلق بأمكان العمل وأساليب العمل وتنظيمه . وشروط الكفاءة العلمية آخذة في الإرتفاع في أغلب قطاعات العمل ، وبينما يجري تدويل الشركات الكبرى يتزايد عدد الشركات الصغيرة . وكل هذا يؤدي إلى ظروف جديدة في مجال العمالة وبالتالي أيضاً في المجتمع ككل .

إن تقنيات المعلوماتية الحديثة تقلل من أهمية البعد الجغرافي والحدود الوطنية وتفتح مجالات جديدة للتجارة والتنسيق الإقتصادي ، كما تتيح تنقل الأموال بسرعة حول العالم وتجعل التنسيق بين إنتاج الشركات في مختلف أرجاء البلد الواحد بل وحتى في دول مختلفة أمراً ميسوراً . وأدى ذلك إلى ظهور أنواع جديدة تماماً من الشركات والمهن بينما اضطرت قطاعات ومهن التجارة والصناعة القديمة المستقرة إلى تغيير نظم العمل بها .

وترتبت على التغييرات في مجالات الإقتصاد والتقنية والعمالة أشكال اجتماعية جديدة تؤدي إلى مطالب جديدة على العمل السياسي ، فهناك فرص جديدة لتحقيق المساواة والعدالة جنباً إلى جنب مع ظهور أنواع جديدة من التمييز والمشاكل الإجتماعية . وعمولة الإقتصاد تجعل عمولة السياسة والنقابات العمالية أمراً ضرورياً . وهذا بدوره يتطلب أدوات سياسية وتقنية جديدة ويشكل تحديات جديدة للديمقراطية .

من جهة أخرى توجد عوامل غير التغييرات التقنية والإقتصادية تؤثر هي الأخرى في المجتمع وتغير من ظروف العمل السياسي . إن مجتمع الرفاهية والضمان الإجتماعي قد أعطى الناس مزيداً من الاستقلالية وامكانيات التحكم في ظروف حياتهم . كما أدت زيادة المساواة بين الجنسين إلى اتساع هامش حرية اختيار الأفراد ومن ثم إلى تغيير رؤية الإنسان لنفسه وللآخرين ، وهو الأمر الذي ترتب عليه انهيار الأساليب السلطوية القديمة والمطالبة بالمزيد من المساواة في العلاقات داخل الأسرة وفي الحياة العملية والإجتماعية .

سلطة رأس المال

أدى النظام الإنتاجي للرأسمالية الخاصة إلى تفضيل الأرباح واعطائها الأولوية أمام كافة القيم الأخرى وذلك بصرف النظر عن وسيلة تحقيق هذه الأرباح أو ما يتكبده المجتمع والبشر والبيئة من تكاليف مقابل تحقيقها . وقد شكلت القوى السياسية والتقنية تقلاً يوازن هذه المصلحة الإفرادية في جني الأرباح . إلا أن هذه القوى قد تضاعف تأثيرها في خضم التغييرات الجارية وذلك نظراً لأن مصالح الرأسمالية قد أصبحت أكثر استقلالية في الساحة الوطنية التي تمارس داخل اطارها الأنشطة السياسية والتقنية . وقد أدى التحرير الجزئي للمصالح الإقتصادية من ارتباطها بعملية الإنتاج إلى انفلات هذه المصالح من وقع الضغوط التي يمكن أن تشكلها هذه الأنتقال الموازنة والمرتبطة بالعمالة والإنتاج .

هذا التعاظم لموقع قوة الرأسمالية كشف للعيان عجزها الكامن في التعامل بشكل اقتصادي مع الموارد الطبيعية، وهو العجز الذي يبرز الآن واضحاً بمثل وضوح قدرتها على التسبب في الظلم العميق اجتماعياً واقتصادياً . فعمليات تحويل الأموال بغرض المضاربة قصيرة المدى أسهمت في توتر الإقتصاد العالمي كما أدت في حالات عديدة إلى تفاقم المشاكل الإقتصادية في بعض الدول . ودمج الشركات الكبرى في مجموعات دولية دائمة التوسع يخلق مراكز قوى اقتصادية ضخمة تقلت من زمام الرقابة الديمقراطية . وفي الدول الفقيرة تستغل القوى العاملة بأجور منخفضة وظروف عمل قاسية وفضة بينما يجري مقاومة جهود النقابات العمالية في كثير من الأحيان بأساليب وحشية . أما في الدول الغنية فتستبعد الفئات غير المرجحة من سوق العمالة بينما يؤدي تسارع وتيرة العمل إلى الإضرار بصحة وقدرات العديد من العاملين . ويزداد التلوث البيئي خاصة في الدول الفقيرة كنتيجة لنشاط المصالح الرأسمالية العاتية في استغلال الأرض والموارد الطبيعية بلا رحمة .

فضلاً عن ذلك فإن القيم الرأسمالية تتمتع بتأثير قوي على الحوار الإجتماعي ونكوبين الرأي العام، إذ أن السيطرة المتزايدة على أفكار الناس تقوي السيطرة الإقتصادية البحتة للمصالح الرأسمالية . وفي عالم الرأسمالية يعتبر المال والنجاح الإقتصادي مقياساً لكل ما هو مرغوب وحسن . أما القيم الإنسانية مثل التضامن والتكافل والتراحم فإنها تشوه وتترجم إلى حسابات للأرباح والخسائر . وينظر إلى القوة العاملة على أنها سلعة للإستهلاك بينما نرى احتياجات الأطفال من وقت أبويهم توضع جانباً وتأتي في المرتبة الثانية بعد تلبية الشروط التي تفرضها الحياة العملية على العاملين . أما حاجة الناس الطبيعية للتواصل مع الآخرين والإحساس بتقديرهم فقد أصبحت فرصة للإستغلال التجاري الجشع . والأضرار الناتجة عن كل ذلك تتساوى في خطورتها مع الخطورة التي تترتب على عجز الرأسمالية في التعامل مع الموارد الطبيعية، والنتيجة مجتمع يتسم بالبرود والقسوة ويخلو من الإحساس بالثقة المتبادلة وروح الجماعة .

لكن القوة التي اكتسبتها الرأسمالية حديثاً لا تعبر عن الصورة الكاملة للتطور الحالي . إن مصالح الرأسمالية تعول على الوسط المحيط بها : على القوانين والأنظمة والبنى التحتية التي لا تستطيع سوى المؤسسات الإجتماعية توفيرها وصيانتها، وعلى العاملين الذين يستحدثون أساليب الإنتاج بخيراتهم وكفاءاتهم، وعلى المستهلكين الذين يدفعون ثمن الإنتاج بمقدار الثمن الإجمالي المدفوع لمشترياتهم . وهذا التعويل كان قائماً في كل وقت ولكنه تنامي في واقع الأمر في ظل النظام الجديد للإنتاج والذي يتطلب بنية تحتية متطورة تقنياً وحسنة البناء لا يمكن أن يحققها ويصونها إلا المجتمع، كما يتطلب عمالة على مستوى رفيع ومتنوع من الكفاءات، وطلب متزايد وشامل . وكل هذه الأمور تخلق مجالاً واسعاً للتأثير والتغيير . إن الديمقراطية قد صنعت أناساً يريدون التحكم في خيارات حياتهم ولا يقبلون تحكماً من جانب مصالح لا يستطيعوا السيطرة عليها بأنفسهم . إن هذه الحقيقة بالإضافة إلى القيم الديمقراطية التي نمت وترعرعت بقوة على مدى عشرات السنين تعتبر في حد ذاتها الوقاية الكبرى من مطلب الرأسمالية في الهيمنة على التطور الإجتماعي .

ويجري الآن تطوير وتدعيم مختلف الفعاليات القادرة على الوقوف أمام السطوة الرأسمالية العالمية، فالعمل السياسي يطور أساليبه لإحتياجات التعاون الدولي، والدول الوطنية تغير من أدائها في مضمار السياسة الإقتصادية من أجل تقليص المجال المتاح لعمليات تحويل الأموال بغرض المضاربة . والنقابات العمالية تسعى إلى تطوير استراتيجيات دولية لمقاومة المنافسة بأسلوب التنزيل في الأجور ومطالبات الأمن الصناعي . أما الحركات الأهلية فقد شرعت في تعلم وسائل الإستفادة من التقنيات الجديدة لبناء الرأي العام وتنسيق العمل الجماعي . وقد أدت ردود فعل المستهلكين على أفعال الشركات المتعددة الجنسيات في الدول الفقيرة في حالات عديدة إلى بداية إظهارها لقدر أكبر من تحمل المسؤولية الإجتماعية . أما الإهتمام بالبيئة والإنضباط الضروري لتأمين نظام بيئي صالح للبقاء فهو من الفعاليات ذات الطابع الدولي التي تجمع العديد من الناس في معارضة الفكر الإقتصادي الاستغلالي .

وفي حقيقة الأمر فإن الظروف الحالية تشابه الظروف التي سادت في حقبة ظهور المجتمع الصناعي ، وهي حقبة شهدت في بداياتها توزيعاً مجحفاً للموارد الضخمة الجديدة الناتجة عن التقنية التي استُحدثت في ذلك الحين . فقد استقادت المجموعات المسيطرة على الرأسمال الصناعي وأرباحه وازدادت قوةً ، إلا أن امكانيات تحسين ظروف المعيشة لكافة العاملين - والتي أتاحها مكاسب المجتمع الصناعي - أدت إلى ضغوط قوية لتحقيق مزيد من عدالة التوزيع سواء في النفوذ أو الرفاهية . وحين نسقت الحركة العمالية الناشئة جهودها لتقود الصراع السياسي والنقابي سرعان ما تكونت قوة فاقت بكثير قدرة القلة الحاكمة على المقاومة .

وبالمثل فإن التقنيات المستحدثة اليوم تعطي امكانيات كبيرة لزيادة الرفاهية والديمقراطية . وتماثلاً مما حدث في حقبة ظهور المجتمع الصناعي فإن استغلال هذه الإمكانيات في بداياتها يكون محصوراً في الفئات المسيطرة على حركة رؤوس الأموال وبشكل يؤدي إلى زيادة الفوارق الطبقيّة ومظاهر الظلم . ولكن القوة الكامنة في الإمكانيات الناتجة عن هذا النظام الجديد للإنتاج هي الآن - كما كانت في ذلك الحين - أقوى من قدرة مصالح القلة على المقاومة في المدى الطويل . وكما حدث في الماضي فسوف تثبت القوى التي تنعم بدعم الأغلبية الشعبية أنها هي الأقوى ، إذ لا يمكن لأي تنظيم اجتماعي أو اقتصادي أن يصمد ضد مصالح هذه الأغلبية .

ولا يعتبر تزايد نفوذ المصالح الرأسمالية اليوم أمراً حتمياً كنتيجة للعملة وبالتالي أمراً غير قابل للتغيير ، بل هو قابل للإيقاف من خلال العمل السياسي والنقابي الواعي . إن هناك إمكانيات كبيرة متاحة لتسوية الفوارق وتعميم الديمقراطية والرفاهية ولكن ذلك يتطلب الإرادة والقوة السياسية القادرة على الإستفادة من هذه الإمكانيات الجديدة .

والإشترابية الديمقراطية السويدية تريد أن تكون جزءاً من هذه القوة السياسية التي تحول العملة إلى أداة للديمقراطية والرفاهية والعدالة الإجتماعية .

أشكال جديدة للتكوين الطبقي

يصف مصطلح (طبقة) الفوارق النظامية في ظروف حياة البشر التي تنتج عن النظام الإنتاجي وتؤثر على الإنسان مدى الحياة . وقد تتعلق الفوارق إما بالإمكانيات الاقتصادية وبقدر السيطرة المتاحة للفرد على ظروف حياته وعمله أو بالإمكانيات المتاحة له في التأثير على مجتمعه .

وقد ساهمت الديمقراطية ومجتمع الرفاهية في تقليص الفوارق الطبقيّة ، إلا أنه لا تزال هناك فوارق كبيرة بين الأفراد ناتجة عن ظروف الحياة العملية . وقد ترتب على الأزمة الاقتصادية في تسعينيات القرن الماضي عودة الفوارق الطبقيّة إلى التزايد . ولا تزال الفوارق تعترى كافة مناحي الحياة: الأجور وشروط العمل ، الحالة الصحية ، تعليم الأطفال ، البيئة السكنية ، وإتاحة الثقافة وفرص التمتع بوقت الفراغ . ويترب على الفوارق الطبقيّة الآن - كما كان في السابق - عقبات أمام قدرة الأفراد على التطور الحر وعلى المشاركة في الحياة الإجتماعية بالمساواة مع الآخرين .

إن الفارق الجوهرى هو ذلك الموجود بين من يتحكمون في موارد رأسمالية كبيرة ومن ليس في حوزتهم سوى قدرتهم على العمل . وهذا الخط الفاصل بين العمل ورأس المال هو الأساس التقليدي للتحليل الطبقي . ولكن النظام الجديد للإنتاج قد امتد بيد التغيير إلى كل من عنصري العمل ورأس المال ، مما يؤثر على طبيعة التكوين الطبقي . وهذا التغيير يعمل في اتجاهين : ففي بعض الأحيان يشد التعارض بين الرأسمال والعمل وفي أحيان أخرى يصبح الخط الفاصل بينهما أكثر ميوعة ويبدو الرأسمال البشرى مساوياً للرأسمال الإقتصادي .

والتغيير الرئيسي هو ذلك الذي طرأ على العلاقة بين الملكية والمسؤولية المباشرة عن الإنتاج والشركة، فقد ضعفت هذه العلاقة بشكل واضح عندما أصبح مالك الأسهم مجهول الهوية في حين اتخذت الملكية شكلاً مؤسسياً: شركات استثمارية، وحافظات أسهم، وصناديق معاشات تقاعدية وغير ذلك من المؤسسات التي تدير رؤوس الأموال لحساب الغير وتضطلع بالقسم الأكبر من التراكم الرأسمالي وإدارة رأس المال.

وقد أدى التوسع في الملكية المؤسسية إلى زيادة المطالبة بالربح على الإستثمارات في المدى القصير، وفي نفس الوقت أدت الحركة العالمية لرؤوس الأموال إلى ارتفاع شروط الرجحية مما نتج عنه ارتفاع في نصيب الأسهم من أرباح الإنتاج. وجاء رد فعل العملية الإنتاجية على صورة ارتفاع وتيرة العمل وانذارات متتالية بإنهاء عقود العمل وزيادة استغلال العمالة المؤقتة. وفي هذا الصدد كانت النتيجة المترتبة على تغيير شكل الملكية زيادة في حدة التعارض بين العمل والأسمال.

إن قسماً كبيراً من الأسهم المؤسسي مودع في صناديق المعاشات التقاعدية وفي شركات التأمين التي تم تأسيسها من أموال العاملين. ويترتب على هذا فتح المجال لإمكانات جديدة للتحكم العمالي الجماعي في طريقة استخدام الأسهم. إلا أن ذلك الأمر قد يؤدي في امتداده إلى تلاشي الخط الفاصل بين الأسهم والعمل.

ومع زيادة أهمية الخبرة والكفاءة في مجال الإنتاج تصبح نجاحات الشركات أكثر اعتماداً وتعويلاً على الكفاءات المهنية للعاملين بها. ويترتب على ذلك زيادة الحاجة إلى التعليم الجامعي والخبرات التقنية المهنية، وأيضاً إلى مزيد من الشروط الموضوعية على العامل والخاصة بالكفاءات الإجتماعية مثل القدرة على التعاون مع الآخرين وفي نفس الوقت على العمل المستقل في عدد من المهام المهنية المختلفة. ومن وجهة نظر التحليل الإشتراكي التقليدي فإن ذلك يعني عودة العاملين إلى السيطرة على عملهم وبالتالي إلى تقوية مكانتهم في الحياة العملية. وفي هذا تعبير في موازين توزيع السلطة بين العمل والأسمال يؤدي إلى ارتفاع في موقع قوة العمل.

إلا أن هذا التطور يشوبه التقتت ففي نفس الوقت تنمو فئات كادحة بشدة، ضعيفة الإتماء إلى سوق العمالة وشديدة التهميش من المجتمع. والتعارض بين هذه الفئات وبين الأسهم في تزايد حاد.

والهوة بين الفئات المهمشة في سوق العمالة والفئات الأكثر حظاً هوة شاسعة وفي ازدياد. وفي الوسط بين هاتين الفئتين توجد فئة ثالثة كبيرة وفي ازدياد أيضاً مكونة من مجموعات من الذين يشغلون موقعاً آمناً في الإقتصاد والحياة العملية. وبعض هذه المجموعات لديها الأسهم العلمي بما يحمله من أهمية اليوم إلى جانب أنها تشارك في ملكية الأسهم الإقتصادي.

وهذا التطور يمكن أن يطلق عليه الإنقسام الطبقي الثلاثي. وقد يترتب عليه خطر ما يسمى بمجتمع الثلثين أي مجتمع تتحد فيه الطبقة المالكة للأسمال والفئات الوسيطة المميزة في تحالف ضد ذوي الموقع الضعيف في سوق العمالة أو الذين يجدون أنفسهم خارجه تماماً. إلا أن هذا التطور قد يؤدي إلى تحالفات استراتيجية جديدة ضد المصالح الرأسمالية المجردة أو إلى إمكانات جديدة في التأثير على طريقة استخدام الأسهم.

ثانياً : - ميراثنا الفكري وتحليلنا الإجتماعي

تسعى الإشتراكية الديمقراطية إلى مواجهة تحديات عصرنا الحاضر - سواء الوطنية منها أو الدولية - انطلاقاً من قيم الحرية والمساواة والتضامن الراسخة لدينا وما تعلمناه من خبراتنا السياسية ومن ثقتنا في قوة المجتمع الديمقراطي ومساندته .

(أ) قيمنا

الحرية

إن مفهوم الحرية يشمل التحرر من الضغوط الخارجية والتهور ، من الجوع والجهل والخوف ، والحرية هي أيضاً حق المشاركة والنفوذ المشترك وتطوير الذات والحياة الآمنة ضمن المجتمع وقدرة الفرد على توجيه حياته واختيار مستقبله الخاص .

إن الحريات المدنية والحقوق السياسية مثل المساواة في حق التصويت للجميع ، وحرية الفكر والعقيدة ، وحرية التعبير عن الرأي والتجمع ، كلها شروط أساسية وضرورية للحرية العامة ولكنها ليست كافية في حد ذاتها . إن الفوارق الاقتصادية والإجتماعية تخلق تفاوتاً في قدرة المواطنين على تفعيل هذه الحريات والحقوق وفي الإمكانية الحقيقية لسيطرتهم على ظروف حياتهم الخاصة . إن الحرية الحقيقية في المشاركة والتطور الشخصي تتطلب تحرير الإنسان من التبعية الاقتصادية والإجتماعية والثقافية ومن سيطرة جماعات الضغط الاقتصادي الخارجة عن نطاق الرقابة الديمقراطية .

إن الحرية تتكون من الحريات العامة والحقوق السياسية للفرد وأيضاً من الهياكل الإجتماعية التي تعطي الفرد إمكانية حقيقية للنمو والتطور والمشاركة في نشاط المجتمع في ظل المساواة مع جميع الآخرين .

المساواة

يعبر مفهوم المساواة عن مبدأ التساوي في قيمة كافة الأفراد وكرامتهم وحقوقهم ، وحق كل فرد في التساوي مع الآخرين في السيطرة على ظروف حياته والتأثير على المجتمع الذي يعيش فيه .

ولكن المساواة لا تعني أنه يجب على الجميع أن يعيشوا حياتهم بنفس الطريقة . بل على العكس تماماً فإن مطلب المساواة هو مطلب التعددية: يجب أن يكون الناس أحراراً في عمل خياراتهم المختلفة وتطوير هوياتهم الخاصة دون أن تحدّمهم في ذلك تصورات الآخرين عن كيف يجب أن يكونوا ودون أن يتعرضوا لخطر التهميش الإجتماعي بسبب خياراتهم . إن المساواة تفترض التنوع والإختلاف ولكنها لا تنفق مع الفروق الإجتماعية . والمساواة هي شرط تحقيق الحرية . وفي المجتمع غير المتكافئ - مجتمع اللامساواة - فإن الفرد الذي يتعرض لعدم المساواة يكون تلقائياً أقل حرية من الآخرين في قدرته على التحكم في حياته . والمساواة تفترض لذلك توزيعاً عادلاً للموارد الهامة في تحقيق حرية الأفراد : القوة الاقتصادية، والتعليم ، واتاحة الثقافة . ومثل الحرية فإن المساواة تفترض هياكل إجتماعية وظروف اقتصادية تعطي الجميع حقوقاً وامكانيات متكافئة في التطور والمشاركة .

التضامن

إن الإنسان مخلوق اجتماعي ولذلك فنحن جميعاً نحتاج إلى بعضنا البعض . إن تعاملنا مع غيرنا من البشر هو الذي يجعلنا نتطور كأفراد على المستويين العاطفي والفكري . وبالتعاون بين البشر يتم تشييد المجتمع الذي يقوم بدوره بتحديد ظروف الفرد . وهذا الإعتماد المتبادل يجعل التحلي بالإحترام والتقدير المتبادلين أمراً ضرورياً - وهذا هو صميم التضامن .

وبالنسبة للذين يناضلون من موقع الضعف فإن التضامن هو الدعم في الصراع من أجل العدالة . وبالنسبة للجميع - بصرف النظر عن درجة القوة الذاتية - فإن التضامن من مقومات الأمان والترابط الإجتماعي مع المجتمع المحيط بنا . وهذا الأمان والترابط لا يمكن أن ينبثق إلا من الثقة المتبادلة ، ولا يمكن أبداً أن يتولدا عن التصارع والتنافس .

ويتطلب التضامن أن يقوم كل فرد على قدر طاقته بالمساهمة في الحياة العملية والإجتماعية وتحمل مسؤولياتها . إنه يتطلب في نفس الوقت أن تقوم كموالدين بإعطاء بعضنا البعض حق الإعالة المكفولة عند المرض أو إصابات العمل ، وفي الشيخوخة والبطالة ، وحق التعليم والعلاج والرعاية الصحية ، والمشاركة في الحياة الثقافية وحق احترام قيمة كل فرد منا كشخص وكعضو في المجتمع .

وعلى أساس الحرية والمساواة والتضامن يقوم المجتمع الديمقراطي . وفي نفس الوقت فإن المجتمع الديمقراطي هو وحده القادر على جعل الحرية والمساواة والتضامن حقيقة واقعة . والديمقراطية هي أساس الفلسفة الإجتماعية للإشترابية الديمقراطية ، والتي يجب أن تشبع بقيمها الحياة الإجتماعية ككل - سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً .

(ب) تاريخ الحركة العمالية

لقد نشأت الحركة العمالية كنتيجة طبيعية لمعاناة الناس تحت وطأة الفقر والإذلال والظلم . وجاءت الأفكار الديمقراطية والإشترابية لتعطي هذه المعاناة هيكلًا سياسياً وشكلاً تنظيمياً أفضى إلى قدرتها على التأثير اجتماعياً .

والأفكار الإشرابية الديمقراطية لها جذور عدة . فالقيم الأساسية - الحرية والمساواة والتضامن - مستقاة من الجدال الراديكالي في عصر التنوير واحتفظت بتأثيرها في القرن التاسع عشر وقده الإجتماعي الذي اشترك فيه المفكرون الليبراليون والمفكرون الإشرابيون في محاولة لصياغة بدائل للنظام الإجتماعي القائم آنذاك والذي اتسم بالظلم على مختلف أشكاله . وفي السويد اعتمدت الحركة العمالية على تقاليد الحكم الشعبي المحلي التي انتشرت بفضل الحركات الأهلية المبكرة مثل حركة منع المسكرات وحركات الكنائس الحرة . وهذه الأفكار التي كانت تعبر عن رؤية للمجتمع تنطلق من روح الجماعة وتبني على المواطنة والتعاون الديمقراطي قد لعبت دوراً هاماً في السياسة الإشرابية الديمقراطية التي ما انفكت تنادي بالمشاركة الديمقراطية .

إن الحرية والمساواة والتضامن مصطلحات قيمة تعبر في جوهرها عن حياة الفرد . ولكن فرص الحياة في حرية ومساواة وتضامن تأتي إلى حد بعيد من ظروف المجتمع المحيط بالفرد . ولذلك فإن سياسة الحرية والمساواة والتضامن موضوعها إقامة نظم في المجتمع والحياة العملية تكفل لأعضاء هذا المجتمع العيش في حرية ومساواة وتضامن . إن الفرد والجماعة يعتمدان على بعضهما البعض والهدف هو دائماً رفاهية الفرد وحرية في التطور ولكن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال نشاطات جماعية لخلق مجتمع يتمتع فيه الجميع بهذه الحقوق .

ولذلك أصبحت الديمقراطية بالنسبة للحركة العمالية - وبذلك أيضاً السياسة - تمثل الهدف والوسيلة . ففي الصراع من أجل الديمقراطية السياسية وقف الليبراليون والإشتراكيون الديمقراطيون في خندق واحد ، أما بالنسبة للبرنامج الإجتماعي فقد اختلفت أهداف الحركة العمالية عن أهداف الليبراليين . كان الأمر بالنسبة للحركة العمالية يتعلق بما هو أكثر من اعطاء العمال فرصة أكبر للخروج من الفقر والظروف القاسية إلى وضع أفضل ، لقد كان الهدف هو تغيير المجتمع برمته بحيث يتعد كافة العمال عن دائرة الفقر والعمل المدمر لصحتهم ، وأن يحظى كافة العمال بالتقدير لما يقومون به من عمل وأن يحصلوا على نصيبهم العادل من حصيلة الإنتاج . إنه إذن كان أمراً يتعلق بتغيير الظروف التي يتيحها المجتمع لسكانه . كان الهدف هو تدوير الفوارق الطبقية ، ولم يكن هذا قابلاً للتحقيق إلا عن طريق الديمقراطية والتوسع في الحكم الشعبي .

وايدولوجية الحركة العمالية هي أيضاً طريقة لتحليل تطور المجتمع . وحجر الزاوية في هذا التحليل هو الرؤية المادية للتاريخ ، أي الإقناع بأن عوامل التقنية والتراكم الرأسمالي وعلاقات العمل ، أي قوى الإنتاج - ذات أهمية حاسمة في المجتمع وفي الظروف الإجتماعية لأفراده .

إن الرؤية المادية للتاريخ من حيث العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع هي إحدى الأفكار الرئيسية لدى كارل ماركس ، وهو الذي قام بالتعاون مع فريدريك إنجلز بصياغة النموذج التفسيري لكيفية نشأة الظلم الإجتماعي والإبقاء عليه . والفكرة الرئيسية الأخرى هي نظرية الصراع الطبقي التي تزعم أن ما يدفع التطور الإجتماعي إلى الأمام هو الصراع الدائر للسيطرة على وسائل الإنتاج ، أي لبسط النفوذ على الإنتاج وتوزيع حصيلته . ووفقاً لهذه النظرية فإن الصراع بين العمل والرأسمال هو المرحلة الأخيرة لهذا التطور التاريخي . فالرأسمالية تحرر طاقات إنتاجية ضخمة ولكن سعيها الشرس وراء الربح يؤدي بها إلى أزمات متكررة تصل بها في النهاية إلى موقف ثوري تقوم فيه الطبقة العاملة بإتزاز السلطة . وبعد الثورة ينتهي الصراع الطبقي إذ أن وسائل الإنتاج تصبح مملوكة جماعياً وحصيلة الإنتاج كافية للجميع .

وكان نموذج ماركس وإنجلز للتطور نظرية علمية ، ومثلما هو الحال بالنسبة لكافة النظريات العلمية فإن صحتها تثبت بعد اختبارها على أرض الواقع . وقد أثبتت الرؤية المادية للتاريخ أنها قادرة على تقديم اسهامات هامة في تفسير تطور المجتمع كما أثرت على الجدل الإجتماعي والعلوم الإجتماعية . إلا أن أقساماً أخرى من هذه النظرية العظيمة قد ثبت على العكس أنها غير كافية أو أنها تقدم تفسيرات خاطئة ، ولذلك فقد اختلفت من ساحة الحوار . إذ أن نظرية الحتمية التاريخية القائلة بأن التطور التاريخي يتبع قوانين محددة لم تحظ بتأييد من جانب العلم الحديث . كانت الإشتراكية الديمقراطية قد تحلت في وقت مبكر عن هذا الإيمان بالقدر ، فالمستقبل لا يملئه القدر بل يصنعه الناس أنفسهم من خلال قراراتهم .

نشط ماركس وإنجلز في الحوار السياسي في القرن التاسع عشر ، إلا أن نظريتهما بشأن التطور التاريخي لا تعدّ برنامجاً للعمل السياسي بل هي سعت لكي توضح أن تغييراً ما سوف يقع لكن دون أن تحدد كيف سيقع ، كما أنها لم تعطِ وصفاً للمجتمع اللاتقني الجديد وماهيته . لذلك كانت النظرية أقرب لأن تعتبر لا سياسية حيث أنها رأت أن التحول الإجتماعي يعتمد على مستوى معيناً من التطور التقني والإقتصادي .

أما بالنسبة للحركة العمالية التي كانت تعمل في وسط الفقر المتشوي والظلم الفاحش فلم يكن ممكناً بطبيعة الحال الإكتفاء بمجرد انتظار مسيرة التاريخ . كانت هناك مطالبة من الأعداد الغفيرة من الفقراء والكادحين بإجراءات فورية ، وليس مجرد انتظار ما قد يحدث في مستقبل غير منظور . لذلك فقد بدأ حوار مكثف في القرن التاسع عشر داخل التجمعات الإشتراكية وفيما بينها عن كيفية التأثير على مجريات الأحداث التي أشارت إليها نظريات ماركس .

الإصلاح والنهضة

واضطلع أحد التوجهات - وهو التوجه الثوري - من فكرة أن سقوط الرأسمالية سيكون هو نهاية التاريخ . ووفقاً لهذا التوجه لم تكن هناك حاجة لإنتظار الأزمة الأخيرة التي ستودي بالرأسمالية بل يمكن لمجموعة من الثوريين الواعين أن يتولوا الإسراع بالعملية التاريخية ومن خلال اغتصاب السلطة بالقوة دفع التطور إلى التحول إلى النهج الذي قرره التاريخ . وتطورت هذه الأفكار في اتجاهين أحدهما الشيوعي والثاني هو الفوضوي رفض كلاهما الطريق الديمقراطي للتطور الاجتماعي . وترتب على ذلك أنهما رفضا عملياً مبدأ المساواة بين الناس في القيمة ، حيث أنهما لم يتيحا للآخرين حق المشاركة في تشكيل المستقبل .

وجاء تطور الشيوعية السوفييتية في اتجاه قمعي شديد البأس يمكن تفسيره من واقع هذا الرفض المبدئي للنهج الديمقراطي وأيضاً من منطلق مبدأ أساسي يقول أن مهمة السياسة هي تطبيق ما قام التاريخ بإثبات حتمية وقوعه . وبما أن التطور أمر يمليه التاريخ وأن المجموعة التي تنتمي إليها هي التي تفهم ذلك أفضل من غيرها فلا يوجد ما يستدعي منها احترام آراء الآخرين أو حتى أن تكون هناك أغلبية من الناخبين وراء قرارها . بل على عكس ذلك يكون - من منطلق هذه الرؤية - ضرورياً للحفاظ على مصلحة المواطنين أن تقمع المعارضة التي تمثل خطر تحويل التطور بعيداً عن النهج السليم .

إن العقائد التي ترى أن هناك تطوراً معيناً هو الصحيح موضوعياً من وجهة نظر التاريخ أو الديانة أو ما عدا ذلك تسمى عادةً بالعقائد الأصولية . وهذه العقائد الأصولية لا تتفق مع الديمقراطية حيث أن الأمر الهام بالنسبة لها ليس كسب تأييد وموافقة الناخبين بل السير على النهج المقدر سلفاً . وبصرف النظر عن نوايا النخبة التي تعين نفسها المهمة تحديد النهج الفريد فإن النتيجة تكون دكتاتورية . إن التطور الذي حدث في دول الاقتصاد الموجه الشيوعية لا يمكن إلقاء اللوم فيه على الزعماء الفاشلين أو الأنظمة الفاشلة ، فما حدث كان نتيجة للفكر الأصولي للشيوعية .

أما التوجه الآخر - التوجه الإصلاحية - فقد تأسس بالإعتماد ولا يزال يعتمد على المشاركة الديمقراطية والإصلاحات التي تلقى تأييداً من أغلبية أفراد الشعب . وبالنسبة للإصلاحيين فإن تغيير المجتمع لم يكن يعني تحقيق شكل خارجي محدد للنظام بل أن يعملوا خطوة وراء خطوة في سبيل زيادة المشاركة الديمقراطية للشعب في الحياة الاجتماعية والحياة العملية . وهذا السعي التدريجي للتغيير كان دائماً ينطلق من مطالب واحتياجات أعضاء المجتمع كما يقوموا بالتعبير عنها في محادثات ومناقشات تدور باستمرار ويتم خلالها بصفة دائمة اختبار وإعادة اختبار النظريات على أرض الواقع .

لقد تشكلت الحركة العمالية السويدية على خطين أحدهما الخط النقابي والآخر الخط السياسي ، وذلك في تعاون كان ولا يزال طبعياً وتوزيع للمهام على أساس عملي . والعمل النقابي مُنصبُ الآن - كما كان في السابق أيضاً - على الحياة العملية ويهدف إلى دعم حقوق العاملين . أما العمل السياسي فكان في الماضي منصباً على اكتساب الحقوق السياسية التي تعطي العمال إمكانية التأثير على المجتمع الذي يعيشون فيه . وفي الوقت الحاضر أصبح هذا العمل السياسي موجهاً إلى الحفاظ على الحقوق السياسية المكتسبة وعلى قدرات العمل الديمقراطي التي جرى تطويرها طوال القرن الأخير وتميئتها جميعاً .

تطور الحركة العمالية : الديمقراطية السياسية

انشغلت الحركة العمالية في العقود الأولى من تاريخها بالصراع من أجل حق الانتخاب العام وحق التجمع في قابات عمالية وحق التعبير الحر عن الرأي . وفي تعاون وثيق مع الليبراليين وفي معركة حامية الوطيس مع المحافظين والمصالح الرأسمالية المهيمنة تم إقرار الديمقراطية السياسية في العقود الأولى من القرن العشرين . وفي نفس الوقت تم إقرار حق التجمع في قابات عمالية .

وقد أتاحت الديمقراطية السياسية إمكانية الدفاع عن المصالح العمالية بشكل لم يكن يوسع النظريات التقليدية التنبؤ به ، مما أثر على البنية الاجتماعية والإقتصادية في اتجاه مخالف لما توقعته هذه النظريات . فقد بقت الملكية الخاصة ولكن النظام الإنتاجي للرأسمالية الخاصة - الذي كانت الأرباح فيه تعتبر القيمة ذات الأولوية فوق كل القيم الأخرى - أدخلت عليه بعض التغييرات الهامة . ومع تقوية المصالح الأخرى في الإنتاج في مواجهة الرأسمال تغير نظام الحياة العملية وتغير توزيع حصيلة الإنتاج وانتقل بعض النفوذ من المالكين إلى المواطنين والعاملين والمستهلكين .

جاء هذا التغيير من خلال إصدار التشريعات والسياسة الإقتصادية كما جاء من جراء قوة العمل النقابي . ولكنه كان نابعا من السياسة البلدية بإتباعها المحلية وأيضاً من كل عناصر الإهتمام المجتمعي الذي يرفع لواءه العمل الحزبي وعمل الحركات الأهلية ، مما أعطى مضموناً للنظم الديمقراطية الجديدة .

وأدى هذا بدوره إلى إعادة النظر في النظريات . ولم يعد امتلاك وسائل الإنتاج هو الفيصل ، بل أصبح الأهم هو السيطرة الديمقراطية على الإقتصاد . واحتل المنظور الديمقراطي واهتمامه الأساسي بالمشاركة والتعاون والتعددية - مركز الصدارة . وارتكزت هذه السياسة على عدة قطب : قواعد اجتماعية لنشاط الشركات ، سياسة اقتصادية ، اتفاقات جماعية في سوق العمالة ، تشريعات عمالية وتشريعات استهلاكية ، نمو الحركة التعاونية للمستهلكين ، وقطاع عام قوي يقوم على الملكية الجماعية (العامة) يكون مبدأ التوزيع فيه قائماً على احتياجات الناس وليس على قدر دخل كل منهم .

ومن خبراتنا العملية وجدنا أن الديمقراطية أثبتت قدرتها على زيادة الحرية والأمان والعدالة في المجتمع ، بينما أوضحت خبرات من دول أخرى أن الأنظمة الإقتصادية التي تم تأميمها بالكامل قد أدت إلى عكس ذلك تماماً : انعدام الحريات والأمان والعدالة . واكتسب منظور ديمقراطية الإقتصاد - أي ادخال الديمقراطية على الإقتصاد - عمقاً من خلال هذه الخبرات المختلفة وازداد الإقتناع بأن العامل الفاصل هو السيطرة الديمقراطية ، لا الملكية . والديمقراطية الإقتصادية مثلها مثل الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تبني على حلول تجمع أكبر قدر ممكن من السلطة في عدد قليل من المؤسسات المركزية . إن الديمقراطية الإقتصادية تعنى بنفوذ العاملين والمستهلكين بقدر ما تعنى بحقوق وامكانيات المواطنين في تقرير الظروف المجتمعية للإنتاج .

تطور الحركة العمالية : سياسة الرفاهية

تم خلال النصف الثاني من القرن العشرين وضع نظم للضمان الإجتماعي موضع التنفيذ فزودت كافة المواطنين بالأمان الإقتصادي عند المرض أو البطالة أو الشيخوخة . وتوسع النظام المدرسي ليمنح جميع الأطفال فرصة التعليم بصرف النظر عن دخل الأسرة . وأصبحت الرعاية الصحية ورعاية الأطفال والمسنين حقاً مكفولاً للجميع .

وتزايدت الحرية الحركية لأفراد الشعب بفضل اصلاحات سياسة الرفاهية والتي أسهمت مع اتفاقات الأجور الجماعية والتشريعات العمالية في زيادة سيطرة العاملين على حياتهم الخاصة، حيث أنها قامت بتخليصهم من الإضطراب إلى قبول أجور أو ظروف عمل مجحفة لأجل كسب عيشهم . كما أسهمت سياسة الرفاهية في تغيير نظام الإنتاج المرتبط بال رأسمالية الخاصة . فليست مفاجأة إذن أن العديد من هذه الإصلاحات قد تم إقرارها وسط مقاومة شديدة من جانب الفئات الأكثر حظاً من الرخاء .

وفي العقود الأخيرة من القرن العشرين التي اتسمت بابتعاش التوجهات المحافظة والليبرالية الجديدة تعرضت اصلاحات الرفاهية لهجمات جديدة . وادعى النقاد أن نظم الرفاهية قد اتزعت من الأفراد احساسهم بالمسؤولية وأضعفت فيهم قدراتهم الإبداعية، وأن تكلفة نظم الرفاهية قد أرهقت الإقتصاد القومي . وهذه الإنتقادات تنبع من سياسات مراكز القوى وهي لا تعدى كونها انتقادات ايديولوجية لا سند لها في الواقع . إنها تتدع أساطيراً رأسمالية تسعى لإقناعنا بأن قدرات الناس الإبداعية تزداد شأنًا إذا وُضعوا في موضع الدونية بانتقاص قيمتهم كأشخاص، وأن الإقتصاد القومي يزداد قوة ورخاء إذا أصيب أهم موارده - وهم البشر - بالإنهاك والضعف .

تطور الحركة العمالية : الرؤية الموسعة للمساواة

منذ عقد السبعينيات في القرن العشرين نمت سياسة البيئة ومسائل المساواة الجنسية لتحل موقعاً متزايد الأهمية في السياسة الإشتراكية الديمقراطية . ويعتبر النقاش بخصوص البيئة امتداداً لأهداف الإشتراكية الديمقراطية التقليدية في تحقيق اقتصاد غير استغلالي . أما سياسة المساواة بين الجنسين فهي نابعة بشكل بديهي من عمومية فكر المساواة في الإشتراكية الديمقراطية . ولكن كلا الموضوعين والنقاش الدائر بخصوصهما يسهم في توسيع الإدراك التحليلي للمجتمع .

(أ) البيئة

لا يزال توزيع النفوذ والموارد بين العمل والرأسمال يشغل موقعاً مركزياً في الفهم التحليلي لظروف الديمقراطية والإقتصاد . إلا أن مشاكل البيئة أبرزت أن الإقتصاد الديمقراطي ذاته يمكن أن يكون استغلاليًا إذا وُضعت أهدافه بالإكفاء بأخذ حجم الموارد المسخرة لإحتياجات رفاهية اليوم في الإعتبار - ودون الإنتفات إلى تكلفة ذلك في صورة موارد طبيعية مستنفذة . إن المطالب الخاصة بالبيئة تضيف بعداً جديداً للنقاش الدائر بخصوص النفوذ الإقتصادي، وهذا البعد مهم بصرف النظر عن شكل الملكية وعن الأسلوب المتبع لتوزيع حصيلة الإنتاج .

وهناك مبدأ أكثر شمولاً واتساعاً للتوزيع ضمن سياسة البيئة ينحصر بعدالة التوزيع بين الأجيال . إن أجيال اليوم ليس من حقها أن تفني الموارد الطبيعية ومقومات البيئة الطبيعية التي هي القاعدة التي ستقوم عليها حياة الأجيال القادمة . ومن منطلق هذه الرؤية تعبر الإشتراكية الديمقراطية حزباً بيئياً .

(ب) المساواة بين الجنسين

إن أشكال التكوين الطبقي التي يخلقها النظام الإقتصادي هي عناصر هامة في فهم مشاكل اللامساواة . وجميع سياسات المساواة يجب أن تحتوي على صراع ضد الفوارق الطبقة . ولكن الجدال حول المساواة بين الجنسين وضح أن العلاقات التي تتسم بالتمييز بين فئتين عليا ودنيا لا تتسبب فيها عناصر من داخل النظام الإنتاجي فحسب بل أيضاً من عناصر أخرى خارجه . لذلك فإن الإجراءات المتخذة ضد الفوارق الطبقة لا تكفي بمفردها للوصول إلى المساواة الحقيقية . والصراع واجب أيضاً ضد هذه الأشكال الأخرى من اللامساواة .

وأحد هذه العناصر الواضحة هو التمييز الجنسي، أي علاقة عدم التساوي النظامية بين الجنسين والتي تسبب انعدام التكافؤ في ظروف حياة المرأة والرجل . وهذا الاختلاف بين ظروف النساء والرجال يوجد في كافة الطبقات الاجتماعية إذ أن متوسط أجرهن أقل ومسؤوليتهن عن البيت والأطفال أكبر . وهذا النظام يحد من خيارات المرأة في الحياة وفرصها في التطور ، ولكنه أيضاً يقيد الرجال في حدود الدور المتوقع منهم والذي يؤدي إلى تقليص فرصهم في التطور الشخصي . إن الإقلاع عن هذا الفكر - الذي يذرع بالفروق البيولوجية ليبر الفوارق الاجتماعية بين الجنسين - يؤدي إلى توسيع المجال لفرص التطور لكل من الرجال والنساء . وذلك بدوره يخلق مجتمعاً جديداً وأعمق معاني الكلمة مجتمعاً أكثر إنسانية تتوفر فيه المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء وفي الحياة الأسرية والعملية والاجتماعية . ومن منطلق هذه الرؤية تعتبر الاشتراكية الديمقراطية حزبا نسائياً .

(ج) الإنتماء العرقي

إن التفرقة والأحكام المسبقة المبنية على الإنتماء العرقي للفرد تؤدي إلى اضمحلال وتضييق فرص الإختيار في حياته . وفي واقعنا الحاضر يتعرض المهاجرون - بل وأبناءؤهم في كثير من الأحيان - لخطر البطالة بنسب أعلى ، وهم كثيراً ما يُستخدمون في وظائف أدنى من مستواهم التعليمي ، كما أن تمثيلهم في المحافل السياسية أضعف . والتفرقة في الإسكان تصيب المواطن من أصل أجنبي بوضوح أكبر .

(د) التفرقة

هناك عوامل أخرى مثل المزاج الجنسي والمعوقات البدنية والسن المتقدم والتي تسبب بالنسبة للفرد في التهميش المباشر وفي تقليص فرص الإختيار في الحياة - سواء الحياة الخاصة أو العامة أو الحياة المهنية .

لذلك فإن سياسات المساواة يجب أن تقاوم كافة أشكال التمييز بين فئتين عليا ودنيا ، وعلى الاشتراكية الديمقراطية أن تضطلع بهذه المهام الكبرى والمتعددة التي يتطلبها السعي من أجل المساواة على جبهة عريضة .

التطور في اتجاهين

لقد غيرت الحركة العمالية من السويد التي أصبحت في ظل الاشتراكية الديمقراطية بلداً يتمتع فيه عدد أكبر من الناس بفرص الإختيار في الحياة وتغلغل فيه الديمقراطية مجذور أقوى في الحياة اليومية للناس ، وذلك بالمقارنة مع أغلب البلدان الأخرى .

لكن السويد أيضاً بلد يتطور في اتجاه آخر ، فإلى جانب أنه أكثر بلاد العالم مساواة فهو أيضاً مجتمع به فوارق طبقية واضحة ، وتميز واضح بين الجنسين ، وتميز واضح على أساس عرقي .

وبالنسبة لعدد من المواطنين فالمستقبل يرقد أمامهم غني بالخيارات ولديهم من الموارد ما يكفل لهم الإستفادة من فرص الإختيار . هؤلاء هم أبناء مجتمع الرفاهية وأحفادهم الذين خلقوا هذه الإمكانيات لأنفسهم . لقد تشكلوا بالإستقلالية التي نبعت من الأمان الإقتصادي وإمكانية الإختيار الحر لظروف حياتهم الخاصة ، كما تشكلوا برغبتهم في التكافل والتضامن . وبصفتهم أشخاص يتمتعون بالحرية والقوة والإستقلالية فهم يسعون لمزيد من حرية الإختيار والنفوذ الشخصي ويحتفظون في نفس الوقت بإخلاصهم للحلول التكافلية والمسؤولية المشتركة تجاه الإحتياجات المشتركة ، مثل التعليم والصحة والرعاية .

لكن الطبقة والهوية الجنسية والعرقية لا تزال تخلق اللامساواة . وحينما تتفق الفوارق الطبقة مع الفروق الناشئة عن الجنس والعرق بوجه خاص فإن وقع التفرقة يصبح أكثر قسوة .

فبالنسبة للعديد من المواطنين تكون الخيارات قليلة أو منعدمة والعقبات والموانع لا يسهل تحطيمها . إن عناصر اللامساواة المرتبطة بالفوارق الطبقة توارثت من الآباء إلى الأبناء بشكل يندرج بتعميق الفوارق في المستقبل . وتواجه أعداداً فائقة من الناس فرصاً هزيلة للتطور في الحياة العملية ، وهناك أعداد فائقة من الذين يضطرون لقبول تعريض صحتهم وسلامتهم في أماكن عمل ضارة صحياً ونفسياً . وهذا الوضع المهين في الحياة العملية يعارض بشدة - وما يُوجع المشاعر - مع ما تتمحور الصفوة في مجالات الصناعة لنفسها من مزايا كبيرة ومتزايدة في تباين صارخ مع مطالبهم للعاملين بتقبل المزيد من المخاطر في العمل .

ولا تزال النساء يتعرضن للعقبات في الحياة العملية ، وهو ما يبرزه انقسام سوق العمالة بين الجنسين وانخفاض مستوى أجورهن وقلة فرص تقدمهن المهني . ولا تزال المرأة تتحمل القسط الأكبر من أعباء رعاية المنزل والأطفال . وقد أدى تصعيد الشروط في سوق العمالة إلى ضغط غير طبيعي على العائلات متعددة الأطفال مما أدى إلى تدهور ظروف كل من الآباء والأبناء . وإذا لم يتوقف هذا التطور فسوف يضطر العديد من الناس إلى الإختيار بين الأبناء وفرص التقدم في المهنة . وبالنسبة لكل من الرجال والنساء فإن هذا يندرج بأن فرص التطور على نطاق واسع - المترتبة على حق التمتع بأبوة فاعلة وحياة مهنية نشطة في ذات الأوان - قد تكون في طريقها إلى الإنكماش .

فضلاً عن ذلك فقد نشأت أشكال جديدة من التمييز ضد النساء تهدف مرة ثانية إلى العودة بالمرأة إلى أدوار تحددها شروط الرجال على حساب رغبات المرأة وقدراتها الذاتية . وقد يؤدي تزايد التركيز على الناحية الجنسية في جسد المرأة إلى الإضرار بالنساء والشابات خاصة وإلى التأثير على مجالات الدراسة والعمل بشكل خطير فيما يتعلق بتطورهن الشخصي وخياراتهن المهنية .

وهذه الأدوار الجديدة التي تقوم بدور النموذج للنساء والرجال تختلف جزئياً عن الأدوار القديمة ولكنها تسعى إلى نفس النوع من العلاقات التي تميز بين قوتين عليا ودينا على أساس الجنس والتي تقلص مجال الحرية الشخصية .

تعتبر السويد اليوم مجتمعاً متعدد الأعراق ، ولكنه مشوب بمظاهر اللامساواة الواضحة المرتبطة بالخلفيات العرقية لأعضاء المجتمع . وفي الضواحي المكتظة بالمهاجرين ينمو الإحساس بالغربة بين الكبار الذين لا مدخل لهم إلى سوق العمالة وبين الأطفال والشباب الذين يشعرون بأن لا مستقبل لهم في المجتمع السويدي . وهذا النوع من النبذ الإجتماعي يخلق أكبر وأسوأ أنواع التفرقة الإجتماعية التي نشهداها في مجتمع اليوم ، وهذا النبذ والتقليص لفرص الإختيار في الحياة الذي يضطر العديد من المهاجرين أن يجيبوا في ظله يتنافى تماماً مع قيم الإشتراكية الديمقراطية في الحرية والمساواة .

تزايد الفوارق أيضاً بين مختلف أنحاء البلاد ويهدد التوزيع غير المتكافئ للنمو الإقتصادي بفوارق اقليمية هامة في فرص الأفراد في التطور وكذلك في الرفاهية الإجتماعية . ولا يمكن الجمع بين هذه الفوارق وأهداف تحقيق المساواة والتضامن وحرية اختيار الفرد لمكان سكنه ومحيطه الإجتماعي .

(ج) الرؤية الإستراتيجية الديمقراطية للمجتمع المعاصر

الديمقراطية

تحدد الظروف الشخصية لحياة الفرد إلى حد بعيد بواقع المجتمع المحيط به . ومن هذا ينشأ مطلب الديمقراطية: أن يكون للجميع نفس الحق في التأثير على كل ما له أهمية كبرى في حياتهم . ولا يمكن أبداً إدارة حياة الفرد من خلال قرارات سياسية ولكن السياسة تقرر الكثير فيما يتعلق بالإمكانات الحقيقية للفرد في التحكم في حياته الخاصة . إن مصلحة الفرد والمصلحة العامة تتقن في العملية الديمقراطية فهي تولد من إرادة واقتناع المواطنين وتصبح أداة للتغيير الاجتماعي .

والديمقراطية هي عملية اتخاذ القرارات في الأمور المشتركة التي تهتم المواطنين . وتشرط الديمقراطية وجود نظام حزبي تعددي وانتخابات عامة . ولكن الديمقراطية أكثر من مجرد شكل من أشكال الحكومة وأكثر من مجرد مجموعة من القواعد لاتخاذ القرارات وتنفيذها . إن الديمقراطية نظام قيمى يجب أن يتخلل كافة مناحي الحياة الاجتماعية والأساس الذي يقوم عليه هو تساوي الأفراد جميعاً في القيمة والكرامة .

هذه القيم الأساسية تمنح الجميع حق المشاركة في العمل المجتمعي . إن الحقوق والحريات المدنية تشكل نقطة الإنطلاق الضرورية ولكن يجب أن يضاف إليها حق التطور الشخصي وحق الأمان الاجتماعي وحق المشاركة في الحياة العملية والثقافية . وفي نفس الوقت تتطلب الديمقراطية احتراماً من الجميع للحقوق الديمقراطية للآخرين وأن يتحمل كل نصيبه من المسؤولية عن العمل المجتمعي وأن يلتزم كل فرد بالقرارات المتفق عليها حتى عندما تكون على غير ما يشتهي الفرد ذاته . وتعطي الديمقراطية للأفراد حق التعبير عن رؤيتهم للأمور وعن مصالحهم وحق طلب التأيد لها ولكن ذلك يترتب عليه أيضاً واجب الاستماع إلى الآخرين . والديمقراطية لا تستبعد المعارضة والنزاعات ولكنها تشرط في الجميع أن يكونوا على استعداد لحل النزاعات بالأساليب الديمقراطية .

إن نطاق عمل الديمقراطية لا يتحدد إلا من خلال الديمقراطية نفسها . ويجب أن تكون السلطة جميعها في المجتمع نابعة من هؤلاء الذين يصنعون معاً ذلك المجتمع وليس من قوانين يدعى أنها قوانين طبيعية تستخدم في ترسيم الحدود بين السياسة وقوى السوق ، فهذه الحدود أمر تقررته الديمقراطية لنفسها . إن حقوق الإنسان تضع حداً يجب ألا تتخطاه القرارات السياسية ولكن في الوقت نفسه فإن الديمقراطية هي التي تحافظ على هذه الحقوق لاسيما وأن حماية استقلالية الفرد وحقوق الأقليات تعتمد في نهاية المطاف على القيم الديمقراطية . وفي ذات الوقت تبني الديمقراطية على توزيع السلطة ، إذ أن تركيز السلطة يؤدي دائماً إلى تهديد الديمقراطية أي كانت تركيبة المجموعة الحاكمة على السلطة . لذلك يجب أن يكون ممكناً أن تمارس الديمقراطية بطرق مختلفة وعلى مستويات متباينة وفي حلقات متعددة وكل منها مستقلة عن الأخرى . فالديمقراطية تتطلب أن يكون الناس في موقع التأثير على التغييرات الاجتماعية ككل وأيضاً على وظائف المجتمع حيثما يقابلونها في الحياة اليومية ، في المدرسة مثلاً أو في مؤسسات الرعاية أو في مرافق الإسكان أو المواصلات أو البيئة المحيطة بهم . والعملية الديمقراطية تبني على قوة وإرادة المواطنين وإلى تحمسهم للمجتمع ونشاطهم وحاجتهم للإبداع وزيادة المعارف وتحمل المسؤولية . وهذه الطاقة لا يمكن أن تحررها المصالح التجارية أو الأجهزة البيروقراطية بل تنطلق من الناس أنفسهم . ويجب أن يبني العمل الاجتماعي دائماً على الثقة في حماس المواطنين ومنظماتهم الخاصة والحركات الأهلية والتعليم الحر للكبار والمسؤولية المشتركة .

ويجب أن تكون القرارات المتخذة في الشؤون المشتركة على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي منسقة ضمن رؤية شاملة . والحسابات المعقدة التي يجب إجراؤها لتحقيق هذا التنسيق تتطلب أن يكون القائمون عليها من المنتخبين المعينين من جانب الناخبين والمسؤولين أمامهم وفقاً لالتزام قيمى

سياسي واضح المعالم . ولكن هذه الديمقراطية النيابية يجب أن تدعم بشكل مستمر بالنقاش الحيوي والحماس في المتابعة الدائمة من جانب الناخبين أنفسهم .

إن العملية الديمقراطية وإدارة المجتمع يجب أن تقوم على مبادئ العينية والشفافية وأن تبنى على أساس قواعد واضحة وعادلة . أما مناصب التقيض السياسي ووظائف الإدارة العامة فيجب أن تكون متاحة لكافة المواطنين على أساس تكافؤ الفرص . وانطلاقاً من هذه المبادئ العامة الواجبة التطبيق في مجال الإدارة العامة للمجتمع فإن الاشتراكية الديمقراطية تريد أن تسعى إلى إلغاء مبدأ الحكم الملكي المتوارث والإستعاضة عنه بالمبدأ الجمهوري الذي ينتخب فيه رئيس الدولة في انتخابات مباشرة أو غير مباشرة . وهذا التغيير كأى تغيير آخر في نطاق الديمقراطية يتطلب دعماً من أغلبية الشعب .

وقد تطورت الاشتراكية الديمقراطية كحركة أهلية ولا زال نشاطنا كحركة أهلية هو الأساس في عملنا السياسي . لذلك فإنه يتوجب علينا أن نحضن الطاقة النابعة من حماس الحركات الأهلية الجديدة التي تبرز كرد فعل على مختلف أصناف اللامساواة وعلى مشاكل المجتمع المعاصر .

والديمقراطية تحتاج إلى مواطنين ناشطين ، ولذلك يجب أن يفسح المجال للحركات الأهلية - القديم منها والجديد - لمنظمات التثقيف الشعبي لتقوم بدور فاعل في بناء المجتمع . هذه المنظمات التثقيفية هي التي تولد فيها عزيمة التغيير حينما يلتقي فيها الناشطون لتبادل الأفكار والعمل الجماعي . إنها تعطي للناس فرصة تغيير بيئتهم المحيطة وتطوير معلوماتهم وأفكارهم من خلال ما يدور بينهم من حديث مشترك . وهذه المنظمات تشكل مكاناً يتلاقى فيه المواطنون بعيداً عن أطماع الریح المادي ويتبادلون خبراتهم الخاصة في الحياة ويتعاونون على تكوين رؤية اجتماعية أكثر توسعاً وشمولاً وذلك بطريقة طبيعية . وهذا يسهم في تطوير القيم الديمقراطية مما يؤدي بدوره إلى الإحساس بالمسؤولية الشخصية عن الحفاظ على الديمقراطية . وتقدم تقنيات المعلوماتية الحديثة فرصاً جديدة لمزيد من المشاركة في النقاش وتخلق مكاناً يلتقي فيه السكان أينما كانوا في مختلف أرجاء البلاد وتتيح مزيداً من فرص الإتصال بين الناخبين ونواب الشعب .

كانت الحركات الأهلية دائماً سندا هاما للحوار الديمقراطي وهذا الدور يزداد وزناً اليوم مع تزايد أهمية وسائل الإعلام . فوسائل الإعلام نفسها تلعب دوراً هاماً في صناعة الرأي العام الحر وفي التدفق الحر للمعلومات ، إلا أن تركيز النفوذ في صناعة الإعلام والإرتباط المتزايد بينها وبين صناعة المواد الترفيهية جعل تدفق المعلومات يتسم بالضخالة المتزايدة ويبني في قسم كبير منه على الإستهلاك الحامل بدلاً من الإهتمام الفعلي المنهك بالشأن الإجتماعي . لذلك تعتبر مقاومة تركيز النفوذ وتحقيق التعددية وحماية قنوات الإعلام الجماهيري في الإذاعة المسموعة والمرئية من أهم عناصر السياسة الإعلامية للإشتراكية الديمقراطية ، إذ أن وسائل الإعلام غير التجارية والمهتمة بنشر المعرفة والتثقيف الشعبي والتي تتميز بسعة الأفق الثقافي تسهم في تقوية الديمقراطية . والساحات المختلفة للحوار المدني ولتبادل الرأي والخبرات بين المواطنين التي تتيحها الحركات الأهلية تمثل أيضاً أوزاناً مقابلة في الكفة الأخرى لمحاولات استغلال الحوار الإجتماعي لتحقيق الأرباح التجارية . إن المناظرات والمناقشات وتكوين الرأي العام والمراجعات الفاحصة للسياسة العامة لا يجوز أبداً أن تصبح مقصورة على المحاورين المحترفين ، فكما يجب أن يكون العمل الإجتماعي قائماً على الإهتمام الفعلي المنهك للمواطنين هكذا أيضاً ينبغي أن تكون المناقشات والمناظرات الإجتماعية والثقافية .

تعتمد ثقة المواطنين في الديمقراطية على الإمكانيات المتاحة لهم للمشاركة فيها وأيضاً على قدراتها العملية وقدرة السياسة على تنفيذ ما يتم التوصل إليه من قرارات . فإن حق المشاركة في صنع القرار هو في نهاية المطاف حق الفرد في التأثير على ظروف حياته . وتقعد الديمقراطية مصداقيتها إذا لم تتمكن عملياً من إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه الناس في حياتهم اليومية وأوجه النقص التي يرونها في المجتمع . لذلك يجب دائماً

الدفاع عن قدرات الديمقراطية الفعلية في مواجهة الفئات التي تنكسب نفوذاً أو سلطة من خلال قدراتها الاقتصادية وفي مواجهة الفئات التي تدعي أنها بفضل خبراتها أو كفاءتها الخاصة تملك حقاً أكبر من غيرها في التأثير على السياسة .

وتؤدي العولمة إلى تحديات جديدة للمشاركة الديمقراطية لا سيما وأن العديد من القرارات التي كانت تتخذ على المستوى الوطني تتطلب اليوم تنسيقاً دولياً . وهذا يزيد من القدرات الفعلية للديمقراطية ولكنه أيضاً يبعد المواطنين ويخلق عند الكثيرين منهم احساساً بأن اهتمامهم الفعلي وجهودهم للتغيير لا جدوى منها . وعند ذلك يقع تعارض بين مطلبي فعالية الديمقراطية والمشاركة الديمقراطية .

لذلك يجب إعادة النظر في أساليب العمل وعمليات اتخاذ القرار في أجهزة التعاون السياسي الدولي وتطويرها بهدف تحقيق المزيد من الشفافية والرقابة ولتأمين القاعدة الديمقراطية . ويعني هذا أيضاً أن أساليب العمل والمؤسسات الديمقراطية الوطنية يجب أن تواكب التطور لتسمح بمزيد من المشاركة الشعبية ، وذلك بمختلف الطرق . وهذا الأمر يتطلب استعداداً أكبر لتعديل أساليب العمل المعتادة والمؤسسات المستقرة سواء في الأجهزة العامة أو داخل الأحزاب السياسية .

الإقتصاد الديمقراطي

يحتاج النظام الإنتاجي الحديث المتطور تقنياً إلى استثمارات رأسمالية ضخمة . ومن أجل توفير هذه الاستثمارات يجب أن يحقق الإنتاج عائداً مناسباً ، أي أرباحاً . وبالمعنى الإقتصادي المحض فإن مسألة ” التراكم الرأسمالي “ أمر لا يمكن تفاديته .

ولكن مصطلح الرأسمالية يشمل منذ عهد بعيد معنى أوسع من المضمون الإقتصادي البحت له ، فهو يضم في طياته نظاماً للنفوذ والسلطة يستحوذ فيه من يملك الرأسمال على حق التقرير في مصالح الآخرين ، ونظاماً تتحدد فيه حقوق الفرد نسبة إلى ربحيته بالمعنى الإقتصادي . وهذا النظام السلطوي يخلق انعداماً في حريات كل من هم ليسوا من كبار أصحاب رأس المال ، وهذا هو ما يؤدي إلى الظلم وإلى توترات اجتماعية كبرى داخل الدولة الواحدة وبين الدول ، كما يؤدي إلى استغلال خطير للبيئة والموارد الطبيعية .

وما تقدمه الاشتراكية الديمقراطية كبديل لهذا الإحتكار للسلطة هو اقتصاد تحكمه المصالح الشعبية . والنظام الإقتصادي الذي نعمل على إقراره يتمتع فيه كل فرد - بصفته مواطناً وعاملاً ومستهلكاً - بحق وإمكانية التأثير على توجهات الإنتاج وتوزيع حصيلته وعلى علاقات العمل وظروفه . وهو نظام تعدد فيه أشكال الملكية والنشاط التجاري والصناعي ، ويرى في صيانة البيئة قيمة عليا تفرض نفسها على كافة أنواع الإنتاج ، كما يشترط على نظام الإنتاج مراعاة احترام العمل الذي يؤديه كل فرد والحفاظ على دوافع الحماس والرغبة في العمل المتوفرة لدى الجميع وتوزيع حصيلة الإنتاج بشكل عادل . وهو أيضاً نظام يفترض احترام القواعد التي تتمتع الديمقراطية بحق المرجعية النهائية في التقرير بشأنها .

هذا النظام الإقتصادي لا يتعارض مع الملكية الخاصة للأعمال فهو يبني مثله مثل كل أنواع الإنتاج الحديث على أن الرأسمال الإنتاجي يجب أن يدر ربحاً . وهو ينظر إلى الشركات وإداراتها كبعض من الأطراف الناشطة ذات الأهمية في الإقتصاد ، كما ينظر إلى اقتصاد السوق على كونه قسماً واحداً من أقسام الحياة الإقتصادية . ولكن هذا النظام لا يسمح بمطلب سيطرة الأرباح الخاصة على كافة المصالح الأخرى بل وعلى تطور المجتمع . وهو لا يوافق على اعتبار السوق كميّاراً للمزايا الاجتماعية وللحياة الاجتماعية عامة .

وفي الصراع بين الرأسمال والعمل تقوم الاشتراكية الديمقراطية دائماً بتمثيل مصالح العمال ، فالاشتراكية الديمقراطية كانت وستظل حزناً مناهاضاً للرأسمالية ، وذلك إلى جانب قيامها دائماً بتشكيل الثقل الموازن لمطالب الرأسمالية في فرض سلطتها على الإقتصاد والمجتمع .

إن المجتمع الديمقراطي له دائماً حق المرجعية النهائية في تحديد شروط وأطر الحياة الاقتصادية، كما أن له دائماً حق تعديل الشروط والأساليب إذا اتضح أن ترتيباً معيناً من ترتيبات تنظيم علاقات العمل أو الاقتصاد لا يتفق مع مصالح شعبية هامة. إن المصالح الاقتصادية لاحق لها أبداً في وضع حدود للديمقراطية بل على عكس ذلك فالديمقراطية هي التي تتمتع بحق وضع الحدود للسوق وللمصالح الاقتصادية. وترفض الإشتراكية الديمقراطية أي تطور اجتماعي يؤدي إلى هيمنة الرأسمال والسوق أو الاستغلال التجاري للعلاقات الاجتماعية أو الثقافية أو الإنسانية. إن معايير السوق لا يجوز أبداً أن تحدد قيمة الإنسان أو أن تصبح معياراً للحياة الثقافية والاجتماعية.

ومن أجل تعميم الرفاهية يجب أن تستكمل الديمقراطية بفعالية الحياة الاقتصادية. فالإنتاج غير الفعال يعطي فائدة أقل من كم العمل المبذول وبذلك حصيلة أضعف من الإنتاج وموارد أقل لتحقيق الرفاهية وهو ما من شأنه أن يضعف الثقة في الأساليب الديمقراطية. وهنا تؤكد أيضاً الخبرات أن الفعالية والإنتاجية تقتضيان الإنفتاح والتنوع وتطلبان التأثير المباشر من جانب المستهلكين وعلاقات عمل تبني على احترام قدرات العاملين وأفكارهم وحماسهم كما تفترض أن توفر امكانيات تحقيق الأفراد لأفكارهم من خلال تأسيس مؤسسات صناعية أو تجارية خاصة بهم.

تتفق مطالب الديمقراطية مع مقتضيات الفعالية في استنتاج مشترك: أن التأثير على الحياة الاقتصادية يجب أن يكون متاحاً بوسائل مختلفة وعلى مستويات عدة. إن المطالب العديدة والمتباينة التي تطلب من الحياة الاقتصادية لا يمكن تليتها بالقرارات السياسية وحدها ولا بأساليب السوق وحدها بل تحتاج إلى اقتصاد محتلط يبني على تكامل بين الإجراءات المجتمعية وآليات السوق والنقابات العمالية القوية والمستهلكين الواعين الناشطين، وبدعم من تشريعات قوية تنظم البيوع الاستهلاكية.

ومن واجبات القرارات السياسية أن تضع القواعد اللازمة لمنع كافة أشكال الاستغلال، وضمان التوازن الاقتصادي وكهالة عدالة التوزيع وأن توفر بذلك الحقوق الاجتماعية الأساسية. إن السوق مطلوب لدوره في نظم الإنتاج التي تمتاز بالفعالية وتنتج وتعيد إنتاج الموارد اللازمة للرفاهية. ولكن يجب عدم الخلط بين الرأسمالية واقتصاديات السوق فالأخيرة هي نظام لتوزيع البضائع والخدمات في مقابل النقود التي هي أداة التبادل. أما الرأسمالية فهي نظام للسلطة ومعاييرها الرئيسي هو تحقيق الأرباح لرأس المال.

في سوق البضائع والخدمات الخاصة تقوم آليات السعر بدور النظام السريع والفعال للإشارة بين المنتج والمستهلك. فيمكن أن تنمو شركات جديدة بسرعة كرد فعل على الطلب القادم من جانب المستهلكين، بينما تؤدي المنافسة بين مختلف الشركات إلى خلق مجال للعديد من الخيارات المختلفة للعرض على المستهلك. ويعتمد السوق على وجود عدد كبير من الأطراف المستقلة مما يفتح المجال للعديد من الأفكار وبالتالي يخلق موارد اقتصادية كبيرة.

لكن السوق غير قادر على أن يحافظ على نفسه، إذ أن ميله الكامن إلى التركيز يتعارض مع التعددية التي تعتبر شرطاً أساسياً لبقائه. وآلية السعر التي تحرك السوق لا تستطيع أن تضع القواعد الثابتة التي يتطلبها السوق نفسه حتى يتمكن من أن يعمل بشكل ناجح. إن هذه القواعد والأنظمة لا يستطيع أن يضعها ويحافظ عليها إلا مؤسسات عامة مستقلة عن السوق. وهذه القواعد والأنظمة ضرورية للإحفاظ بالمنافسة ومقاومة الميل إلى التركيز الذي يعطل آلية السوق على حساب مصلحة المستهلكين ويخلق الاحتكارات الخاصة التي طالما قاومتها الحركة العمالية.

وليس بوسع آليات السوق أن تتعامل مع ما لا سعر له في السوق مثل الهواء والماء، لذلك فإن الحفاظ على هذه الأشياء يحتاج إلى إجراءات على شكل قرارات سياسية أو إلى جماعات الرأي المكونة من المستهلكين ذوي الوعي.

من ذلك كله نجد أن السوق هو جزء واحد فقط من النظام الإقتصادي المختلط الذي تناادي به الإشتراكية الديمقراطية . فالسوق لا يملك أن يلبى من الإحتياجات إلا تلك التي يمكن التعبير عنها من خلال طلب قوي بدرجة كافية . أما حاجات الناس التي تعتبر حقوقاً اجتماعية - مثل المزايا التي يجب أن يتمتع بها الجميع بصرف النظر عن مستوى الدخل - فيجب أن تخرج عن نطاق مبادئ التوزيع التي يطبقها السوق لئتم توزيعها وفق مبادئ أخرى . وأهم هذه الخدمات أو المزايا العلاج الطبي والمدارس والرعاية الإجتماعية ، وكذلك النظام القضائي والثقافة . ويدخل ضمنها أيضاً الإسكان في الحدود الضرورية لتوفير حق المسكن الجيد للجميع ، وأيضاً السياسات التي تكفل توفير المواصلات العامة والبنية التحتية للمجتمع في كافة أنحاء البلاد .

والإختيار بين الإلتزامات الإجتماعية واقتصاديات السوق ينبغي أن يتم على أساس من منهما القادر على تحقيق أفضل النتائج من حيث العدالة والفعالية . وقد تختلف أسس الإختيار من قطاع إلى آخر وهو أمر يتوقف على نوعية المطالب والإحتياجات المطلوب تلبيتها . وقد يحتاج الأمر إلى إعادة النظر في الإختيار إذا اتضح أن حاجات هامة لا يتم تلبيتها من خلال الترتيب القائم . وترفض الإشتراكية الديمقراطية ما يؤمن به كل من اليمين واليسار من أصولية اقتصادية تقترض نوعاً واحداً من الملكية في النظام الإقتصادي بأسره كشرط لتحقيق المجتمع الناجح . إن الفصيل لا يكون أبداً الشكل التنظيمي الخارجي بل الكفاءة في تحقيق الأهداف .

والإقتصاد الإشتراكي الديمقراطي ليس اقتصاداً تنعدم فيه الصراعات بين المصالح أو تخفي منه المصاعب ومطالب التغيير ، بل هو اقتصاد يخلج من استغلال الأفراد والطبيعة . إن الإقتصاد الديمقراطي هو اقتصاد تتفاعل فيه مختلف المصالح ويندرج فيه الرأسمال تحت الديمقراطية . والإقتصاد الديمقراطي يعطي الذين يتعرضون لمطالب التغيير دعماً كافياً للتألم على الظروف المستجدة ، ويبني على حق الجميع - سواء الأفراد أو الأقاليم - في المشاركة في تحقيق الرفاهية والإستفادة منها .

المساواة والتعددية

هناك مسببات عديدة لعدم المساواة في المجتمع ولكن النتيجة هي في الأساس واحدة: أن الفرد لا ينظر إليه ولا يعامل كشخص ولا يسمح له بالتطور وفق استعداداته واختياراته ، وبذلك تصبح الخيارات المتاحة له تابعة من إتمائه لفئة أو طبقة معينة أو جنس أو عرق معين أو لكونه معوقاً أو لميوله الجنسية . وفس هذه العقبات توجد أيضاً في الحياة العملية وتؤثر على موقف الأفراد فيها .

وتضع الإشتراكية الديمقراطية نصب عينها المساواة في توزيع الموارد ذات الأهمية في تمكين الفرد من التأثير على المجتمع وعلى حياته الخاصة . ومهمتنا الآن - كما كانت في السابق - هي تغيير الأشكال والهياكل السياسية القائمة بالمجتمع التي من شأنها أن تحد من فرص البعض في النمو والتطور بقدر استطاعتهم . ولا بد لسياسة المساواة أن تنطلق دائماً من إحتياجات وظروف هؤلاء الذين يتعرضون لعدم المساواة ، ولكن إصلاحات المساواة يجب أن تعتمد دائماً على الإقتناع من جانب أغلبية الشعب بأن هذا حسن وصحيح والإفإنها لا يكتب لها الإستمرار . إن مجتمع المساواة يكتب صموداً واستمرارية طالما أنه يعمل على توسيع وإثراء حياة الجميع .

إن قوة أنظمة الرفاهية الموجودة فعلاً تنبع من قدرتها على المؤالفة بين إحتياجات عدد من فئات الشعب المختلفة ذات الظروف الحياتية المتباينة في حلول تخلق الأمان والحرية لهم جميعاً . وبنفس هذه الطريقة يجب على سياساتنا اليوم أن تسعى للمؤالفة بين إحتياجات الفئات التي لا تزال مكثوفة الأيدي بسبب أوجه الضعف لديها ووضعيتها الدونية وتلك التي تجد نفسها اليوم بفضل السياسة الإشتراكية الديمقراطية في موقع الحرية والقوة .

إن سياسة تهدف إلى المساواة هي سياسة تناول حق الجميع وفرصهم في الحصول على عمل يكفل لهم الاستقلالية الاقتصادية ومقومات التطور والإطلاق، وأيضاً حق الجميع في التأثير في ظروف العمل الخاصة بهم وحفهم في حياة عملية تتوخى العدل في تقدير واحترام أداء الجميع. وهي أيضاً سياسة تكفل للجميع حق وإمكانية المشاركة في العمل السياسي والثقافي وفي تجارب الإبداع الثقافي والمشاركة الإجتماعية. إنها ترمي إلى تغيير أشكال التكوين الطبقي وتذويب الأشكال التقليدية للترقية في الأدوار سواء على أساس الجنس أو العرق أو ما عدا ذلك من أنواع التفرقة.

ومن الشروط الأساسية لهذه السياسة التشغيل الكامل للفرد والمساواة في الأجر للوظائف المتساوية ونظام للعمل يعطي الجميع حق التأثير والتطور في الوظيفة. ومن الأساسيات أيضاً نظام للتعليم يتيح لكل فرد المقومات اللازمة لتحديد خياراته في الحياة، سواء اختيار دراسته في مرحلة الشباب وما يترتب عليه من خيار مهني أو فرص العودة المتكررة إلى الدراسة في المراحل التالية في الحياة.

والسياسة التي تهدف إلى المساواة تتعلق بمسألة التمويل العادل والتكافؤ لرفاهية بعضنا البعض وتقتضي سياسة لعدالة التوزيع تتسم بالفعالية والطموح. فالضرائب التي تمول برامج الرفاهية يتم جبايتها على أساس القدرة على الدفع بينما خدمات الرفاهية توضع وفقاً للاحتياج.

وسياسة المساواة تعامل مع تكافؤ حقوق الرجل والمرأة في ممارسة الحياة الأسرية والعملية ومع التساوي في مسؤولية الرجل والمرأة عن البيت والأسرة والأطفال. وهذا الأمر يتطلب أن تكون الحياة العملية منظمة بشكل يسمح بالجمع بين الحياة المهنية والحياة الأسرية وأن تكون خدمات دور رعاية الأطفال معدة أعداداً حسناً.

وسياسة المساواة هي سياسة من أجل الإندماج ترتضي التفتح للإمكانيات التي تتيحها التعددية والإحترام المتبادل بين المهاجرين والسكان الأصليين (السويديين). إن الثقافة والدين يسهمان في تكوين شخصية الفرد وهما من مصادر إثراء الحياة الإجتماعية ويجب الترحيب بالتعددية في الثقافات والأديان طالما أن ذلك لا يؤدي إلى انتقاص حريات الآخرين وقدرتهم على عمل خياراتهم الخاصة في الحياة.

وسياسة المساواة تناول مجتمعاً ينظر فيه إلى المعاقين بدنياً بمثل ما ينظر إلى الآخرين، أي كمواطنين أكفاء ومستقلين يتمتعون بكامل الحقوق في حياة نشطة ومستقلة وفي العمل والسكن الخاص وفي حرية التنقل في المجتمع. إنها سياسة للمساواة في الحقوق الجنسية يتمتع الأفراد فيها بحق اختيار شكل المعاشرة الأسرية والجنسية دون أن يتعرضوا لخطر التمييز أو النبذ من الجماعة. وهي سياسة تدعم وتساعد المعاقين نفسانياً والمرضى النفسانيين. إنها سياسة تعم كافة الأعمار في الكيان الإجتماعي وتستفيد من خبرات المسنين وكفاءاتهم وترعى احتياجات الأطفال وحقوقهم في خط متصل يمر بكافة مناحي العمل الإجتماعي.

كما أن سياسة المساواة يجب أن تضع حداً صارماً وعينياً لكافة أنواع العنصرية ومعاداة الأعراق وضد التحرشات الجنسية والعنف المرتبط بالجنس. إنها تتطلب صراعاً ضد كافة صور التمييز والتفرقة التي تؤدي إلى انكماش حياة الفرد وحرية في الإختيار لنفسه. إنها سياسة من أجل التعددية ترى في كل فرد شخصاً يتمتع بحق التطور من منطلق استعداداته وأيضاً بحق المشاركة على قدم المساواة مع الآخرين في الحياة الإجتماعية والعملية.

ويجب أن تشكل قوانين وتشريعات المجتمع بكاملها من أجل دعم التطور ودفعه في اتجاه مزيد من المساواة في إطار التعددية. إن قطاعي سوق العمالة والتعليم يظلمان بدور هام في تذويب الفوارق الطبقية والفوارق المبنية على الهوية الجنسية والعرقية والمعوقات. ولكن المسألة تتعلق إلى حد بعيد بتغيير القيم والمواقف الشخصية والتخلص من نماذج السلوك المنطلق منها. إن الحركات الأهلية والأحزاب السياسية والشركات

والمنظمات النقابية والمدارس ودور رعاية الأطفال تعتبر جميعاً ضالعة في هذه المسؤولية . ومهمة الإشتراكية الديمقراطية كحركة أهلية هي أن تقود النقاش وأن تعمل من خلال أجهزة الحركة على تحقيق مطالب التعددية والمساواة .

ومطالب المساواة تلك بكافة عناصرها يجب أن تتخلل سياسة الإشتراكية الديمقراطية في كافة المجالات .

سياسة الرفاهية الإجتماعية

إن سياسة الإشتراكية الديمقراطية للرفاهية الإجتماعية هي تعبير عن المبادئ الثلاثة : الحرية والمساواة والتضامن . وهي مبادئ تنطلق من الميراث الفكري العريق الذي يرى المجتمع كبناء نشيده سويًا ، وهي مبادئ تنطوي على فوائد للفرد وللمجتمع كما تمنحنا حقوقاً وأيضاً تكلفنا بواجبات .

إن سياسة الرفاهية الإجتماعية تشمل الجميع وهي ليست موجهة فقط لحدودي الدخل ، فالكل شركاء في الحقوق والواجبات والجميع مشمولون بنفس الحقوق والواجبات . إن المواطنين ليسوا مصنفيين في فريقين أحدهما ” يدفع “ والآخر ” يقبض “ كما هو الحال في الأنظمة القائمة على اختبارات الحاجة ، وما قد تخلقه هذه الأنظمة من تصارع للمصالح . إن سياسة الرفاهية العامة هي مزايا أو فوائد يمنحها المواطنون لبعضهم البعض بروح من التكافل ويسهمون في تمويلها من منطلق هذه الروح التضامنية . وما ينتج عن ذلك من حرية وأمان للفرد وما يترتب عليه من تكافل اجتماعي هو المغزى الحقيقي لهذه السياسة .

تتعامل سياسة الرفاهية الإجتماعية مع موضوع الأمان الإقتصادي وأيضاً التوزيع العادل لفرص الحياة وخلق امكانيات الإختيار في المراحل المختلفة لحياة الفرد . فلجميع حق في العمل وفي التطور في عملهم ، وفي طفولة آمنة ونشأة آمنة وفقاً لإنفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل . ولكافة الأطفال والشباب حق النشأة في مناخ خال من المخدرات والعنف . وللجميع حق التزود بالعلم والإستماع بالخبرات الثقافية . كما أن للجميع حق السكن في مسكن جيد بتمن مناسب في بيئة آمنة . وحق في التمتع بالأمان والكرامة في شيخوختهم . وحق في عمل خياراتهم في الحياة دون أن يصطدموا بالأحكام المسبقة والتمييز ودون أن يتعرضوا لخطر التهميش أو الدونية الإجتماعية . وللجميع أيضاً حق في تحمل مسؤولياتهم عن الحفاظ على أنظمة الرفاهية الإجتماعية وتجنب الإستغلال الخاطيء لمزاياها .

وسياسة الرفاهية ليست مجرد طريقة لتصحيح ظلم وقع فعلاً في الحياة الإقتصادية إنما الأمر يتعلق بالمساواة ويزيادة سيطرة الأفراد على حياتهم الخاصة ، وذلك بدوره يؤدي إلى تغيير توزيع النفوذ والسلطة في الإقتصاد والمجتمع .

إن التأمينات الإجتماعية والخدمات الإجتماعية – مثل الرعاية الصحية والمدرسة ورعاية الأطفال والمسنين – لا يجوز أبداً أن تتحول إلى مجرد سلع في السوق مع اقتصار دور المجتمع على توزيع أموال الضرائب على الأفراد لإجراء مشترياتهم بها . إن أنظمة الرفاهية تقترض في المواطن أن يتحمل مسؤولياته ليس فقط عن المزايا التي يحصل عليها بل أيضاً عن حقوق الآخرين والتي يجب أن يراعى في صياغتها تيسير ممارسة المسؤولية الجماعية . إن الأنظمة التي أطلق عليها اسم ” نماذج الإختيار للعملاء “ والتي تحول الخدمات الإجتماعية مثل العلاج والمدارس والرعاية إلى سلع في سوق الخدمات لا تتفق مع مطلب تحمل المسؤولية التضامنية . إن تطبيق آليات السوق ومعايير المنافسة لا ينبغي أن يشمل النشاطات العامة بل يجب تسري بشأنها مبادئ الديمقراطية والشفافية والوضوح في توزيع المسؤوليات .

إننا لا نقبل التطور في اتجاه تزايد التأمينات الخاصة في المجالات التي تعطيها برامج الرفاهية إذ أن هذه التأمينات تهدد الرفاهية العامة وتخلق أنواعاً من التمييز غير المقبول في الخدمات المتاحة للمواطنين .

إن خدمات العلاج والمدرسة والرعاية تضطلع بدور محوري في توزيع الإمكانات المتاحة للفرد في الحياة . فالامساواة في توزيع هذه الخدمات تضاعف آثارها على الفرد وتضخم فتور سلبي على تكافؤ الفرص في التطور الشخصي وفي الحياة العملية والإجتماعية . وهذه التفرقة تضر بالفرد كما تضر أيضاً بالمجتمع . إن تكافؤ فرص الحصول على هذه الخدمات يكفل ارتفاع جودتها لصالح الجميع وتعتبر من أهم دعائم سياسة المساواة . ويجب أن نلاحظ مؤسسات الرعاية والعلاج والمدارس أهمية نزعات التمييز الطبقي والجنسي وأن تعمل بحرص على تصحيحها .

تعتبر مجالات العلاج والمدرسة والرعاية من المجالات الهامة بالنسبة للمجتمع ويجب ألا تترك مسألة توزيع هذه الخدمات أبداً في أيدي آليات السوق لتحديد الأسعار كما لا يمكن أبداً أن تترك مسألة توفير هذه الخدمات لينفرد بها المنتجون وفقاً لحساباتهم التي تحكمها الربحية .

ويجب أن يكون تمويل خدمات الرعاية والمدرسة والعلاج بشكل تكافلي من خلال الضرائب وأن يتحمل السياسيون المنتخبون مسؤولية توزيع الأموال وتوجيهها نحو مختلف الإحتياجات بحيث تتحقق المساواة في توفير هذه الخدمات والمساواة في جودة الخدمات المتاحة للجميع . إن قدرة المجتمع على توفير المدرسة والعلاج والرعاية تعتبر من أهم شروط الحفاظ على المبادئ الأساسية من حيث الجودة والتوزيع وفقاً للإحتياجات .

ولما كان لزاماً أن تتحقق عدالة التوزيع في كافة ربوع البلاد وجب توفير المدرسة والعلاج والرعاية بنفس الجودة في كل مكان . وهذا يتطلب تحقيق التوازن في الأعباء الضريبية بين البلديات المختلفة والأدنى تفاوت قدرة سكانها على دفع الضرائب واختلاف تركيباتها السكانية إلى تفاوت في مستوى رفاهية المواطنين من بلدية إلى أخرى .

إننا نسعى إلى تطوير نشاطات القطاع العام بحيث تتفق مع المطالب التقليدية في العدالة والمساواة وأيضاً مع المطالب الجديدة في النفوذ وحرية الإختيار . إن إمكانية التأثير على المدرسة وعلى مؤسسات الرعاية والعلاج التي تستخدم المواطن هو وجه من وجوه سيطرة الفرد على ظروف حياته ولذلك فهو هام من وجهة نظر مشاركة الفرد في المجتمع وفي المسؤولية عنه .

والناس مختلفون كما تختلف إحتياجاتهم وظروفهم ولذلك تختلف إختياراتهم سواء كانت تتعلق بأساليب التربية والتعليم أو أنواع العلاج أو الرعاية الصحية . لذلك يجب أن تتوفر لهم فرص الإختيار بين مختلف أنواع المؤسسات الدراسية والعلاجية والصحية - إذا كان هناك متسعاً لذلك . وهنا قد تختلف المقومات بين التجمعات السكانية الكبيرة والأقاليم ذات الكثافة السكانية المنخفضة .

ومن وجهة نظر المساواة وحرية الإختيار فإن تعدد وتنوع الإمكانات المتاحة يعتبر أمراً هاماً . ومن الواجبات الرئيسية للقطاع العام أن يقوم في حدود اختصاصه بتطوير خيارات مختلفة لتلبية الإحتياجات والرغبات المختلفة للمواطنين . ولكن يمكن أيضاً للبدائل التعاونية والطوعية والخاصة أن تقوم بدور في هذا ، ويجب أن تتوفر لها إمكانات التمويل العام إذا اتبعت نفس القواعد المطبقة في نشاطات القطاع العام . وتوفير إمكانية تواجد هذه البدائل يهدف إلى تطبيق مبدأ حرية إختيار المواطن للمدرسة ونوع العلاج أو الرعاية ، لا لإعطاء المنتجين التجاريين فرصة إختيار التلاميذ أو المرضى الأكثر تحقيقاً للأرباح لهؤلاء المنتجين ، إذ لا يجوز لمصالح الشركات الخاصة الساعية للربح أن تتحكم في توفير مزايا الرفاهية الإجتماعية للمواطنين .

وهذه النشاطات ذات التمويل العام يجب أيضاً أن تلتزم بشروط عالية فيما يخص ظروف العمل الحسنة للعاملين وتوفير الإمكانيات لهم للتأثير على ظروف العمل وتطورهم الشخصي فيه . فيجب على هذه المؤسسات الخدمية أن تعني بحماس العاملين بها للعمل ومخبراتهم ونفسح لهم مجال تجربة الأفكار والحلول الجديدة . ويجب على كل من المؤسسات العامة وبدائلها الخاصة المختلفة أن تشجع الاستقلالية وحرية الإبداع وأن تلتزم بالشفافية وتفتح المجال للرقابة عليها ، كما يجب عليها ألا تنتقص من حرية العاملين في التعبير عن الرأي وفي الإبلاغ .

وأموال الضرائب مورد محدود لا يمكن أبداً أن يفي بكافة الإحتياجات والرغبات ولذلك يجب مقارنة الإحتياجات المختلفة والمواءمة بينها ارتكازاً على المطالب العليا في تحقيق العدالة والمساواة في جودة الخدمات المتاحة للجميع . ويجب أن تكون هذه المواءمة من خلال عملية ديمقراطية علنية يستطيع الجميع التأثير عليها ، وذلك ياتباع أساليب الديمقراطية النيابية . لذلك فلا يمكن أن يكون صرف الإعانات للبدائل الخاصة من خلال قواعد تلقائية التطبيق تلغي هذه العملية الديمقراطية .

ومن أجل تحقيق أفضل النتائج اقتصادياً ومن حيث الفعالية فيجب أن نترك للبلديات والتنظيمات النيابية للمحافظات حرية كبيرة في التقرير في أمر صياغة الخدمات الإجتماعية بما يتفق مع الإحتياجات والمقومات المحلية ، ولكن بشرط ألا تعارض هذه القرارات المحلية أبداً مع الأهداف الوطنية من هذه النشاطات . إن حقوق الأفراد التي تصدر بها قرارات مباشرة من البرلمان أو الحكومة وتلك التي تدخل ضمن إطار الأهداف الوطنية لنشاطات مثل المدرسة أو العلاج أو الرعاية الصحية لا يجوز تقويضها من خلال قرارات على المستوى المحلي .

إن تدبير الحماية الإقتصادية الجيدة في حالة فقدان الأجر تعتبر من أهم عناصر الأمان والحرية للفرد . وأنظمة التأمينات الإجتماعية معدة لتوفير هذه الحماية وفقاً لمبدأ تعويض الأجر المفقود . ولا يمكن إلا لأنظمة التأمين المجتمعية العامة أن تتولى من جهة تغطية إحتياجات الفرد من الحماية ومن جهة أخرى تحقيق الأهداف السياسية لعدالة التوزيع وخصوصاً توفير حماية المجتمع للفئات المستضعفة . ويجب أن يراعى انسجام هذه الأنظمة التأمينية مع سوق عمالة تزايد فيه أعداد الأفراد الذين يتنقلون بين فترات من الدراسة وفترات من العمل ، وبه عدد كبير من الأفراد الذين يجمعون بين الوظيفة بالأجر والعمل في نشاط اقتصادي خاص بهم .

وفي العديد من مراحل التغيير في حياة الفرد تعتمد الحرية ويتوقف الأمان على مدى توفر الدعم اللازم له إلى أن يتأقلم على الظروف الجديدة . فالذي يفقد وظيفته ويصبح عاطلاً يحتاج تعليماً يساعده على العثور على وظيفة جديدة ، كما يحتاج إلى وقت للبحث عن عمل جديد . ومن يفقد جزئياً قدرته على العمل بسبب مرض أو إصابة يملك حق إعادة التأهيل ، بينما يحق للمعوق بدنياً أن يحصل على دعم يساعده على تحقيق حياة مستقلة وأن يقوم بدور في الحياة العملية . ومن ينجب طفلاً يملك حق الحصول على عطفة لرعاية المولود مع الحصول على أجره كما أن أولياء أمور الأطفال الصغار يملكون حق الحصول على رعاية لأطفالهم توفر لهم الأمان والتطور مما يتيح للأبوين إمكانية القيام بدور الأب أو الأم جنباً إلى جنب مع دورهم المهني .

وسياسة الإسكان جزء لا يتجزأ من الرفاهية العامة وتعتبر الساق الرابعة لسياسة الرفاهية الإجتماعية بالإشتراك مع العلاج والرعاية الصحية والمدرسة . إن المسكن حق اجتماعي ولذلك فإن من مسؤوليات المجتمع أن يوفر المسكن للمواطنين . ووجود شركات إسكان قوية سواء ضمن القطاع العام أو القطاع التعاوني ضروري لمقاومة التمييز الإسكاني ولكبح جماح تكلفة إيجارات المساكن . ويجب أيضاً زيادة نفوذ السكان في مساكنهم ومناطقهم السكنية .

وتدخل ضمن سياسة الرفاهية الإجتماعية بمعناها الواسع إجراءات الوقاية من إصابات العمل ومن المرض ومن النكد من سوق العمالة . وتشمل هذه الإجراءات العلاج الوقائي وتشريعات الأمن الصناعي وبرامج التدريب المهني لمكافحة البطالة وبرامج تعليم الكبار . ويدخل أيضاً ضمن سياسة الرفاهية الإجتماعية توفير الأمن في الطرق والميادين العامة وفي المسكن . لذلك تعتبر مكافحة الجريمة جزءاً من سياسة الأمان الإجتماعي ومعها أيضاً مكافحة أسباب الجريمة . ويجب أن يكون للمجتمع رد فعل واضح على الجريمة وعلى كل خرق للقواعد ، ولكن أفضل وسيلة لمكافحة الجريمة على المدى الطويل هي بناء مجتمع فوارقه الإجتماعية صغيرة والجميع فيه لديهم عمل ومجتمع اختفى منه العنف المرتبط بالهوية الجنسية ويجد فيه الأطفال والشباب ظروفًا آمنة لنشأتهم .

العمل والتنمية

إن استمرار التطور الإيجابي لنسب العمالة والأجور والرفاهية الإجتماعية يقوم على أساس اقتصاد قوي ونظام إنتاج قوي وقادر على المنافسة بقوة على الصعيد العالمي .

والرفاهية تسهم في تقوية مقومات التنمية فحينما يتزايد عدد العاملين الحاصلين على تعليم جيد ويرتفع مستوى كفاءة عدد أكبر من الناس فإن الإقتصاد يزداد بهم قوة . والسياسة الناشطة لسوق العمالة تسهل على العاطلين الحصول على وظيفة جديدة كما تسهل على أصحاب الأعمال الحصول على عاملين مزودين بالكفاءات المطلوبة للوظيفة . أما التأمين الصحي فهو يعطي الناس القدرة المالية على العناية بصحتهم مما يقلل من خطر مغادرتهم للحياة العملية .

ومسألة انجاب الأطفال مرتبطة بالرفاهية وفرص الحياة ، إنها مرتبطة بتوقعات الشخص للمستقبل وبذلك أيضاً توقعات التطور الإقتصادي . إن تدير حياة عملية تأخذ وجود الأطفال بعين الإعتبار هو من الإعتبارات الأساسية عندما تشرع المرأة مع الرجل في تحقيق هدف حياتهما فيما يتعلق بالإنجاب وممارسة الأبوة والأمومة . والإشترابية الديمقراطية تسعى لإيجاد المجتمع الذي يحقق مقومات الإنجاب .

إن ادراك العلاقة بين القوة الإقتصادية والرفاهية الإجتماعية يجب أن يوجه السياسة ، وهذا يضع شروطاً على شكل التنمية . فهدف التنمية هو زيادة رفاهية الناس ولذلك فلا يصح أن تكون التنمية بأساليب تضر بصحة الناس أو عناصر جودة الحياة أو تدمر البيئة أو تستنفذ الموارد الطبيعية ، فتلك التنمية لا تستحق تسميتها بالتنمية نظراً لأن تكاليفها الإنسانية والطبيعية (الإيكولوجية) والإجتماعية تفوق المكاسب قصيرة المدى التي قد تتحقق من ورائها .

وكافة أنواع التنمية تكون نتيجة لمجهود انساني : مثل تطور التقنية الذي ينتج عن قدرة الإنسان على الإختراع ، أو الأنظمة الإجتماعية التي يضعها الإنسان ليتمكن من الإنتاج والإستهلاك ، ورأس المال الذي يتحقق من هذه المجهودات هو أولاً وأخيراً من نتاج عمل الإنسان ، ومن تشغيل رأس المال والتقنية معاً . إن عمل الإنسان هو الأساس في كل رفاهية وثقافة .

لذلك فإن أية سياسة للتنمية يجب أن تهدف إلى إيجاد المقومات المؤاتية لعمل الإنسان وقدرته على الإبداع ورغبته في ممارسة الأعمال ، وذلك في كافة أرجاء البلاد . فالتنمية هي محصلة نتاج كافة المجهودات المبذولة في جميع قطاعات الحياة العملية وجميع الأقاليم . والتنمية تتطلب العمل للجميع وحياة عملية تستفيد من كفاءات وقدرات كل من يريد العمل .

إن توفير العمل للجميع هدف اجتماعي بقدر ما هو هدف اقتصادي، إذ أن تحقيق ذلك يجعل الجميع طرفاً في خلق الرفاهية الاجتماعية وفي القضاء على التهميش الناتج عن البطالة وما تؤدي إليه من عدم المساواة ومن أضرار إنسانية. وتشغيل الجميع يدعم السعي إلى القضاء على التمييز الجنسي والعرقى والفرقة إذ أنه يكسر شوكة آليات الإبتقاء التي ترعرع عندما تضعف سوق العمالة وتوجه نحو التصنيف على أساس الجنس أو العرق أو السن أو الإعاقة بدلاً من تقدير الشخص على أساس كفاءته وقدراته الحقيقية.

وسياسة الإشتراكية الديمقراطية في التنمية تنطلق من حق الفرد في العمل الهادف ووسط ظروف عمل جيدة في كافة أقسام الحياة العملية، وظروف حسنة لأصحاب الأعمال وبيئة عمل حسنة خالية من الأضرار الصحية، وامكانيات التنمية والتطور للجميع واحترام لجهودات كل فرد. ويجب أن تتوفر إمكانية تأثير كل فرد على عمله وأن يحصل كافة العاملين على فرص لزيادة كفاءتهم وللتعليم الإضافي التكميلي. ويجب أن تكون الحياة العملية منظمة بحيث يستفاد من كفاءات جميع العاملين - سواء المبنية على التعليم أو الخبرة - وحيث يتم تطويرها في مكان العمل. ومع تزايد شروط الكفاءة العلمية اليوم يصبح ذلك من مقومات الإقتصاد القوي ولكنه في نفس الوقت مطلب من ناحية المساواة أيضاً. ويؤدي مطلب المساواة إلى حق بديهي في ظروف عمل جيدة ومدخول آمن حتى بالنسبة للذين لا تتطلب وظيفتهم تعليماً متقدماً، فهذه الوظائف لها دورها في الحصيلة الكلية للإنتاج ويجب أن يراعى ذلك في تحديد الأجر وفي شروط الوظيفة.

والحياة العملية برمتها يجب أن تسعى للإستفادة من كل الثراء المتوفر في الأفكار ومن استقلالية الجميع سواء الموظفين والعمال أو أصحاب الأعمال. ويجب أن تكون قواعد ممارسة الأعمال واضحة وقابلة للإستيعاب. ولا بد من تشجيع الأبحاث والتطوير أيضاً تشجيع تأسيس الشركات الجديدة والشركات التعاونية، كما يجب سن التشريعات الفعالة بشأن المنافسة لمنع الإحتكارات وتركيز الأعمال في أيدي قليلة.

والنقابات العمالية القوية ضرورية للدفاع عن المصالح المشتركة للعاملين فيما يتعلق بالأجور وبيئة العمل ومواعيد العمل وشروط التعيين وهي جميعاً مسائل يجدر الإنفاق عليها بين أطراف متكافئة في سوق العمالة. والإنفاقيات الجماعية هي أيضاً من المقومات الأساسية لشرعية القواعد السارية في الحياة العملية وللسلامة في سوق العمالة. ولا بد من وجود قانون عمل قوي لحماية العاملين.

ونظام الضرائب مهمة أن يساهم في حياة عملية تعمل بنجاح وفي التوزيع العادل للموارد التي تنتجها الحياة العملية. ويجب أن يقوم نظام الضرائب على أساس تشجيع السلوكيات الإقتصادية السليمة وأن يعمل في نفس الوقت على ضمان تمويل الخدمات الهامة لتحقيق الرفاهية. ومن الشروط الأساسية في نظام الضرائب بساطة ووضوح القواعد وأيضاً التوحيد الشكلي واتساع الأوعية الضريبية القاعدية. ويجب ألا يؤدي مجموع الضرائب والرسوم والإعانات المترتبة على الأنظمة الموضوعية إلى زيادة الأعباء على الدخول الهامشية بحيث يؤثر هذا سلباً على الرغبة في العمل وممارسة الأعمال.

إن حياة عملية تستفيد من جميع كفاءات العاملين يلزم أيضاً أن تراعى اختلاف استعدادات وظروف الأفراد وموقفهم الشخصي في مراحل الحياة المتعددة المختلفة. فمن لديه أطفال يحتاج أن يؤلف بين الحياة الأسرية والواجبات المهنية. ومن يقترب من سن التقاعد ربما يحتاج إلى خفض عدد ساعات عمله أو الإنتقال إلى مهام أقل صعوبة في العمل إذا شعر أنه بحاجة إلى ذلك. ولا بد من الإستفادة على قدر المستطاع من الإمكانيات التقنية المساعدة لتجهيز أماكن العمل حتى تستطيع استقبال المعوقين بديناً.

وكل ذلك يسهم في رفع مستوى جودة الحياة بالنسبة للعاملين وأيضاً إلى زيادة فعالية الشركات بما أنه يجمع بين تلبية احتياجات العاملين واحتياجات الحياة العملية الحديثة إلى التوسع في الاستفادة من العاملين ومن الوقت . إلا أنه لا يمكن الموافقة على أشكال المرونة التي يدفع العاملون ثمنها بالكامل من خلال البطالة والتعيين غير الآمن .

أما التفرقة والتمييز اللذان يؤديان إلى انتقاص قدر بعض الناس أو إلى تقييد رغبتهم في العمل النافع أو عدم الاستفادة أصلاً من امكانياتهم فيعتبراً تمييزاً وهداراً مرفوضاً للموارد الإنسانية ويجب محاربتها بقوة . إن نبذ أناس لديهم القدرة والرغبة في العمل وانتقاص قدرهم في سوق العمالة هو اهانة لقيمة البشر وسبب هام من أسباب الظلم الاجتماعي .

وينبغي أن يتمتع الجميع بحق التحكم في أوقات عملهم . إننا نريد خفض عدد ساعات العمل بشكل ينمي فرص التأثير الشخصي ، وهدفنا هو أن تخفض ساعات العمل إلى ما يعادل ثلاثين ساعة في الأسبوع .

وجميع سكان البلاد لهم مصلحة مشتركة من أن تنعم كافة أرجاء البلاد بالحياة والتنمية ، إذ أن التنمية المكافئة للأقاليم تخلق عدداً أكبر من الوظائف وتسهم في الاستفادة بشكل أفضل من مختلف الموارد المتاحة في البلاد ، وهو ما يعني بدوره أن مزيداً من الموارد يمكن أن تضاف إلى وعاء الرفاهية المشتركة . أما التنمية غير المتكافئة فهي تخلق مشاكل الإحتقان الإقتصادي في بعض الأقاليم بينما تعاني أقاليم أخرى من الركود ، وكلتا الحالتين وليدتا سوء استخدام الموارد وتؤديان إلى ارتفاع تكاليف المجتمع ككل . لذلك يجب أن تخلق كافة الأقاليم فرصاً جيدة للعمل ولأصحاب الأعمال وللدراسة إلى جانب ظروف حياتية جيدة لسكانها .

وهناك في الإقتصاد الحديث عدة عناصر تزيد من إمكانية التنمية في عموم البلاد وتسمح لمختلف الأقاليم بالتنمية الإقتصادية . فتنقيات المعلوماتية الحديثة تقلل من أهمية الموقع الجغرافي ، والتحول إلى نمط التنمية الرحيم بالبيئة يتطلب المزيد من الاستفادة من موارد ليست متاحة سوى بعيداً عن المدن الكبرى ، مثل الغابات والمحاصيل المختلفة ، كما أن تزايد أهمية صناعة السياحة يخلق مزيداً من فرص العمل . كل هذا يترتب عليه امكانيات جديدة لخلق أسواق عمالة أكبر حجماً وأكثر تنوعاً في كافة الأقاليم . ولكن ذلك يكون شريطة توفر أنظمة النقل والمواصلات العامة بما يكفي لربط المراكز السكانية بالإقليم لتشكيل معاً سوقاً واحدة للعمالة ولربط الإقليم بغيره من الأقاليم .

إن إيجاد والحفاظ على المقومات الأساسية للتنمية مثل البنى التحتية المتكاملة والتوزيع العادل لمراكز المعلومات على كافة أنحاء البلاد تعتبر من المسؤوليات الوطنية . وينبغي أن تبنى سياسة التنمية الإقليمية على المقومات المتوفرة في كل إقليم وأن تعمل على تطويرها ، وذلك يتطلب قدراً كبيراً من الحرية لكل إقليم في أن يطور حلوله وأن يستفيد من موارده الطبيعية . وتمتع شبكات العلاقات المحلية والإقليمية بأهمية كبيرة في إدارة الأعمال وسوق العمالة . وكذلك تلعب الحركة التعاونية وغيرها من أطراف الإقتصاد الاجتماعي دوراً هاماً في التنمية الإقليمية ولذلك يجب دعمها .

دولة الرفاهية الخضراء

إن الإستخدام الحكيم لموارد كوكب الأرض هو ما يكفل للبشرية مستقبلاً . وإن كان للأجيال القادمة أن تعيش في عالم به هواء نقي وماء نظيف ومناخ طبيعي وتنوع بيولوجي للمخلوقات فينبغي أن يراعى توافق التنمية الإقتصادية مع ما هو في صالح النظام البيئي . إلا أن استغلال الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية اليوم يتخطى الحدود التي تسمح بالبقاء على المدى الطويل . وفي حال ما إذا لم تتمكن من تعديل هذا المسار فإن ذلك ينذر بكارثة بيئية . إن الإنضباط الضروري لتأمين نظام بيئي صالح للبقاء يدخل ضمن مسؤوليات المجتمع العالمي ككل ، ومن واجب الإشتراكية الديمقراطية أن تسعى لذلك في المحافل الدولية . والمطلب الرئيسي هو تعديل الأنظمة الإنتاجية وأنظمة الطاقة والمواصلات بحيث تتوحي الإقتصاد

في الموارد والإستخدام الجيد الفعال لها ولكن بشكل متفق مع مطالب العدالة الإجتماعية . ويعني ذلك خفض كبير في المعدلات الحالية لإستهلاك الطاقة مما يتطلب تغييرات في أشكال الإنتاج والإستهلاك ويدعو إلى رؤية جديدة للعقلانية الإقتصادية وأساليب جديدة للتخطيط الإجتماعي وإلى أن يتحمل الفرد المسؤولية الشخصية عن استهلاكه للموارد .

والإهتمام بمتطلبات البيئة يجب أن يتواجد في تصميمات أنظمة الإنتاج منذ البداية . والموارد الطبيعية يجب أن تستغل بفعالية أكبر كما يجب ادخال تعديلات على إنتاج الطاقة وحماية التنوع البيولوجي للمخلوقات . أما سياسة الإنتاج الزراعي فيجب إعادة صياغتها بحيث تلبى الشروط الموضوعية على زراعة الحقول بأسلوب رحيم بالبيئة وعلى المحاصيل الآمنة وعلى تربية المواشي على أسس أخلاقية تسمح للحيوانات بالعيش في ظروف متفقة مع طبيعة تكوينها وتحميها من الألم والعذاب . أما أنظمة النقل فيجب أن يعاد تنظيمها بحيث تتجه أكثر إلى النقل العام، وذلك جنباً إلى جنب مع اجراءات تطوير محركات أقل استخداماً للوقود وأنواع جديدة من بدائل الوقود وتقنية أكثر تطوراً لتنقية العوادم . ومن المهام ذات الأولوية القصوى تقليل إطلاق غازات العادم التي تؤثر على المناخ . وينبغي السعي بقدر الإمكان إلى خفض كل تأثير سلبي على البيئة من العوادم والنفائات .

إن قوة الصناعة السويدية تعتمد على إمكانية التزود بالطاقة، كما أن موقعها الجغرافي يؤدي إلى احتياجها الكبير للطاقة في أغراض التدفئة والإضاءة والنقل . ولكن الإعتبارات البيئية تضع حداً لكمية الطاقة التي يمكن استعمالها . والمفاعلات النووية لتوليد الطاقة في طريقها إلى الإغلاق النهائي وفي نفس الوقت يجب خفض استهلاك الوقود الأحفوري . وهذه الأهداف المختلفة تستلزم مجهودات واستثمارات في تطوير أنواع الطاقة البديلة وأساليب أكثر فعالية في استغلال الطاقة بغية خفض الإستهلاك الكلي للطاقة . والهدف هو تطوير أنظمة للإنتاج حافظة للطاقة وأيضاً أنظمة أعلى كفاءة في استغلال الطاقة لتدفئة المنازل وأماكن العمل .

وعملية الإنضباط هذه للتأقلم على نظام بيئي صالح للبقاء تعتبر أيضاً من الحوافز القوية لتنمية الإقتصاد حيث أنها تخلق طلباً على تقنيات شحيحة الإستهلاك للموارد ، وعلى مركبات وأنظمة للنقل أكثر ملاءمة للبيئة ، وعلى أنظمة جديدة لإنتاج الطاقة، كما أن إعادة بناء المساكن وأماكن العمل وبناء الجديد منها يتطلب حلولاً جديدة تحافظ على البيئة . وكل هذا يتطلب سياسة استراتيجية للبيئة تربط بين التنمية الإقتصادية والإجتماعية والطبيعية (الإيكولوجية) ، وتعطي دفعة قوية للجهود العملية لمساعي التطوير في الشركات . ومن أهم وسائل تحقيق ذلك تشجيع الأبحاث العلمية والتشريعات الجديدة ومختلف أدوات التوجيه الإقتصادي .

والإجراءات الدولية تلعب دوراً هاماً في تحقيق السياسة البيئية لأهدافها . وهذا التعاون الدولي يتضمن مسؤولية قيام الدول الغنية بزيادة الدول الفقيرة بالتقنيات الجديدة الرحيمة بالبيئة، سواء كانت في المجال الزراعي أو الصناعي . وإضافة إلى ذلك فإن الدول الغنية التي تعتبر أكبر المستهلكين للطاقة عليها مسؤولية ادخال تغييرات حاسمة في أشكال الإنتاج والإستهلاك بها .

مجتمع المعرفة

إن المعرفة والثقافة من أدوات تحقيق الحرية الشخصية للأفراد ونموهم بقدر ما هي من أدوات تطور المجتمع وتحقيقه للتنمية الإقتصادية والرفاهية . إن معارف الإنسان وثقافته توفر له امكانيات نموه وتوسيع ادراكه وتحرير أفكاره وقدرته على الإبداع . وهذه الطاقة المحررة تشكل ثقلاً هاماً في الكفة المقابلة لمساعي النخبة الإقتصادية والإجتماعية في السيطرة على الفكر .

وإعطاء الجميع إمكانية ومقومات الإستزادة بالمعارف هو أمر جوهري في مهمة القضاء على الطبقة . إن المعارف والكفاءات أصبحت بشكل متزايد أدوات العمل التي تقرر فرص الفرد في الحياة العملية . وعلى قدر اختلاف ما يتاح من هذه الأدوات تزداد الفوارق في الحياة العملية والمجتمع

ككل . أما ارتفاع مستوى المعرفة والكفاءة لدى الجميع في الحياة العملية فهو يؤدي إلى تغيير في الأشكال التطبيقية التي تخلقها الحياة العملية . وارتفاع كفاءة الجميع في الحياة العملية يضاعف في الوقت ذاته من قوة الحياة العملية وقدرتها على المنافسة مما يزيد من الموارد المتاحة للرفاهية الإجتماعية .

إن النظام الإنتاجي الحديث الجاري تطويره يعتمد إلى حد بعيد على معالجة المعلومات ، إذ أن سيل المعلومات لم يكن قط بضخامة اليوم . وتقنية المعلومات الحديثة تعني ديمقراطية حقيقية لإتاحة المعلومات . ولكن السلطة المتيسرة من خلال المعلومات لا تتوقف على مجرد إتاحة المعلومات بل أيضاً على القدرة على تحليل وتفسير هذه المعلومات . وكل توصيل للمعرفة يجب أن يبنى على احترام الواقع ، ولكنه يجب أيضاً أن يتيح للجميع كل الأدوات اللازمة للتفسير والتقييم المستقل للمعلومة ولإدراك الأبعاد الإجتماعية والفصل بين المعلومة والقيم أو الأهواء الشخصية . وعند ذلك فقط يمكن أن نتحدث عن ديمقراطية حقيقية للمعرفة .

ومهمة الإشتراكية الديمقراطية الآن هي خلق مجتمع المعرفة الحقيقي الذي يبنى على التثقيف والتعليم وأن يكون ذلك مفتوحاً ومتاحاً للجميع على قدم المساواة .

إن إيجاد قطاع عريض للتعليم والتثقيف يحتاج إلى مساهمات نشطة من جانب المجتمع تشمل مسؤولية توفير القاعات اللازمة والعاملين والبنية التحتية التقنية المتاحة للجميع ، وأيضاً مسؤولية قيام القطاع بتوصيل المعرفة والتدريب على الإستخدام والتقييم المستقل لهذه المعارف . وهذا القطاع التعليمي والتثقيفي عليه أن يوفر لجميع الأطفال والشباب إمكانية حقيقية للإستفادة من المعلومات التي يحصلون عليها من المدرسة ، وأن يعطي لكافة الكبار إمكانية حقيقية لتطوير معلوماتهم وكفاءاتهم سواء عن طريق التوسع أو التعمق في المعلومات المهنية أو البحث العام عن المعارف الجديدة . وعليه أن يوفر فرص للنشاطات الإبداعية للفرد وإمكانية التعرف على الأعمال العلمية في مختلف مجالات الثقافة .

(أ) التعليم مدى الحياة

الشرط الأساسي لكل تعليم هو ارتفاع الجودة ، وذلك يتطلب إعداداً جيداً للمعلمين وأبحاثاً تربوية للتطوير المستمر لأساليب التعليم .

وتتوقف جودة التعليم أيضاً على بيئة العمل بالمدرسة وعلى قدرة إدارة العمل المدرسي والعاملين بالمدرسة على الإستفادة من كفاءات وقدرات المعلم . ويجب أن يكون للدارس - سواء كان من الأطفال أو الكبار - نفس الحق كغيره من العاملين في أن يعمل في بيئة عمل آمنة وفي إمكانية التأثير على عمله . وتتطلب عملية التعلم من الدارس درجة كبيرة من المشاركة والإهتمام . والتدريس مهمة الفريق ككل وهي تبنى على احترام دور المدرس كمحفز على تحصيل العلم ، واحترام إرادة الدارس وقدرته على تحمل مسؤولية دراسته .

ومن أجل مصلحة الطفل فإنه من المهم أن تكون هناك رؤية شاملة لمرحلة الطفولة والشباب . لذلك فإنه ضروري أن يتم تطوير علاقة التعاون والتكامل بين مختلف أنواع المدارس ومراحلها . إن الطريق نحو التخرج من المدرسة الأولية قد يختلف من طالب لآخر بناء على الإستعداد الشخصي والإحتياجات . والهدف هو مدرسة بدون مراحل .

التعلم والتفكير عمليات فردية ولكن الإهتمام بتحصيل المعلومات والقدرة على ذلك أمران يتعلقان إلى حد بعيد بعوامل إجتماعية وثقافية . فلجميع اليوم حق التعليم ونفس الإمكانية شكلياً في الحصول عليه . ولكن الإمكانات الحقيقية لا تزال مرتبطة بالوضع الإجتماعي . لذلك يجب الإرتفاع بالشروط الموضوعية على نظام التعليم بأكمله لكي يعمل على أوسع نطاق ممكن ولكي يتوخى تنوع الأساليب بأقصى قدر ممكن بغية التخلص من العوائق الإجتماعية والجنسية . ويتطلب ذلك أيضاً أن تكون البيئة الدراسية خالية من استئساد بعض التلاميذ على المستضعفين

منهم ومن التحرشات الجنسية والعنصرية وكرهية الأعراب . وينبغي أن تعمل المدارس والجامعات في تعاون مع ما في محيطها من مجتمعات ومؤسسات الحياة العملية ، كما أن المدرسة العمومية التي يلتقي فيها الأطفال من مختلف الأوساط والخلفيات ليعملوا سوياً تقوم بدور هام في مكافحة التمييز بكافة صوره .

عند الانتهاء من المدرسة الأولية يجب أن يكون جميع الأطفال قد حققوا أهداف الخطة الدراسية ومن ثم تكون مهمة المدرسة الثانوية اعطائهم إمكانية اختيار التوجه الدراسي المناسب لإهتماماتهم ولكن مع إعطائهم جميعاً لب المعارف الضرورية لمواجهة احتياجات العصر في الحياة الإجتماعية والعملية . وينبغي أن يصعد ما لا يقل عن نصف تلاميذ العام إلى الدراسة على المستوى الجامعي . ويجب مقاومة الجنوح الإجتماعي في القبول بالجامعات كما يجب مقاومة الجنوح المبني على الجنس أو العرق في القبول بالدراسات العليا والبحث العلمي .

تشكل دور الحضنة - حيث يُسمح للطفل بأن يكون طفلاً - المرحلة الأساسية في نظام التعليم مدى الحياة ويجب النظر إليها كجزء من سياسة الرفاهية الإجتماعية مثلها في ذلك مثل المدرسة . وينبغي أن تكون المدرسة مجانية في مرحلتها الأولية والثانوية وكذلك كافة أنواع التعليم العالي الحكومي . ويجب أن يسري ذلك أيضاً في المدى الطويل على دور الحضنة .

يترتب على النمو السريع للمعارف اليوم أن التعليم لا يمكن أن يقتصر على سنوات الشباب ، بل أن العملية التعليمية أصبحت عملية ممتدة على مدى الحياة وذلك في تناوب بين فترات العمل المهني وفترات الدراسة . ولا بد من تطويع قطاع التعليم ونظام التمويل الدراسي لهذا الواقع حتى يمكن توفير مقومات الإختيار المتكرر على مدى الحياة . وتختلف ظروف الكبار الذين يعودون إلى مؤسسات التعليم عن ظروف الشباب الذين يكملون دراساتهم فور الإنتهاء من مدارس الشباب ، ولذلك يجب توفير إمكانية الدراسة بسرعات متفاوتة وأيضاً إمكانية الدراسة الموازية للعمل المهني كما يجب الإستفادة من تقنية المعلوماتية الحديثة للدراسة عن بعد .

جميع الكبار في كافة قطاعات الحياة العملية يجب أن تتاح لهم فرصة الدراسة التباعية والتكميلية . كما أن هناك احتياج لأساليب موسعة ومدعمة في برامج دراسة الكبار وبرامج تطوير الكفاءات وبرامج التدريب المهني التأهيلي . ويمكن للجامعات وبرامج التدريب المهني لمكافحة البطالة ومؤسسات الثقافة الشعبية أن تقوم بدور هام في ذلك .

ويتبر البحث العلمي أساس كل تقدم معرفي سواء في المجتمع أو في الحياة العملية . وللحفاظ على منزلة السويد وتعزيز موقفها كدولة رائدة في مجالات العلم والمعرفة يجب على الدولة والصناعة توفير مساهمات كبيرة في هذا الشأن . إن مسؤولية الدولة الكبرى تكمن في ضمان حرية البحث العلمي والبحوث الأساسية التي يتحكم فيها الباحثون أنفسهم . ويجب تشجيع البحث العلمي ثنائي ومتعدد التخصصات العلمية كما يجب توسيع مساحة الإتصال بين البحث العلمي في العلوم التقنية والعلوم الإنسانية .

وتتفق الصناعة السويدية مبالغاً طائلة على الأبحاث العلمية التطبيقية ، ويجب التوسع في التعاون بين قطاعات الأبحاث العلمية بالجامعات ونظيراتها بالشركات الصناعية وإتاحة الفرصة للشركات المتوسطة والصغيرة للمشاركة في ذلك وعلى الأقل في الإستفادة من نتائج الأبحاث والتطوير العلمي .

(ب) الثقافة

لثقافة أبعاد عديدة لا يجدر بنا أن نجعل منها أضداداً ، فهي تشمل الخفيف المسير والعميق العسير كما أن منها ما يطلب من المرء تفكيراً وانهماكاً شخصياً جنباً إلى جنب مع ما يهدف إلى الإسترخاء والترويح عن النفس . إن الثقافة تعطي للناس فرصة للخروج من حياتهم اليومية ، ولكن لا يجوز أن تُرفع منزلة الثقافة أبداً إلى مرتبة أعلى من الحياة العادية . إنه لا يصح أن تنفرد حفنة من جماعات الصفوة بتعريف القيم الثقافية فتجعل منها بذلك جداراً مانعاً ضد كل الذين لا يتاح لهم فهم رموزها وعباراتها المتعارف عليها ، ويجد العديد من الناس أنفسهم مبعدين عن مجالات الثقافة ، وذلك بدورهم يفقد الثقافة من قوتها وديناميكيته .

إن اشراك الجميع فيما هو جوهر الثقافة -ألا وهو إمكانية انطلاق طاقات الفرد الفكرية - ذلك هو واجب الديمقراطية الرئيسي خاصة عندما يشهد بأس التحكم التجاري في وسائل الإعلام وفي تدفق المعلومات مهدداً بذلك بالضحالة وتضييق أفق الفكر .

وجميع الناس أطفالهم وكبارهم يحق لهم أن يتمتعوا بشار الثقافة وذلك أينما كانوا في مختلف أنحاء البلاد . إن الثقافة تعطي للحياة قيمة وهي الرباط الذي يوصل بين الناس من مختلف الأجيال ومختلف البلاد . والثقافة قادرة على جمع شمل الناس في المجتمعات الصغيرة وتعتبر لذلك عاملاً هاماً من عوامل التنمية والتطور الإقليمي . وينبغي أن تصاغ السياسة الثقافية بحيث تعطي فرصاً واسعة للتثقيف الذاتي والإنتاج الثقافي جنباً إلى جنب مع دعم الحياة الثقافية الإحترافية على مستوى ثقافي عالي الجودة .

وتحتاج الثقافة إلى أماكن يتلاقى فيها الناس للحديث والتفكير دون أن يشترط في هذه الأماكن الربحية التجارية ، ودون الإجراءات الرقابية المرتبطة بهذه الربحية . فالمكتبات العامة مثلاً يجب أن تكون مجانية وكذلك قاعات التجمع التي تسهم في تشجيع الثقافة والمعرفة يجب أن تكون مفتوحة للجمهور بشروط معقولة . والمؤسسات الثقافية الإحترافية مثل المسارح والمتاحف يجب أن تتوفر في جميع أنحاء البلاد .

ويجب أن تعكس المؤسسات الثقافية والحياة الثقافية عموماً التعددية الثقافية الموجودة في السويد اليوم ، وفي نفس الوقت يجب الإعتراف بتراثنا الثقافي التاريخي . ويدخل ضمن ذلك أيضاً دعم وتشجيع الأقليات في سعيها للحفاظ على لغاتها وثقافتها وتطويرها .

ويجب أن يتم توفير مدارس الموسيقى والثقافة لجميع الأطفال .

العالمية

لا يعرف مطلب مثل الحرية والمساواة حدوداً وطنية أو عرقية . إن مهمة الدفاع عن حقوق الإنسان أمر طبيعي في الساحة العالمية كما هو طبيعي هنا لدينا . وقوة التضامن مع كل من يسعى لإرساء هذه القيم والزود عنها في السياسة الدولية مثل قوته في السياسة الوطنية . وكانت الحركة العمالية منذ صباها ترى في نفسها جزءاً من حركة عالمية أوسع نطاقاً . والآن تتحد الإشتراكية الديمقراطية بطريقة طبيعية مع جميع القوى التي تعمل على مستوى العالم من أجل السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان .

وتعتبر مسائل السلام والتضامن من المسائل الرئيسية في نشاطنا الدولي ، فالسلام هو أساس كل تطور . إن التوزيع العادل لموارد الكرة الأرضية مع توفير تكافؤ الفرص الرفاهية والإزدهار للجميع سكان العالم هو هدفنا ، وهو في الوقت ذاته شرط ضروري للوصول إلى السلام الدائم .

ولكن عولمة اليوم تعطي أبعاداً جديدة للمسائل التقليدية بشأن التعاون بين الشعوب . إن العولمة الحالية تغير من الأنظمة الإجتماعية وتؤثر على الحياة اليومية للناس كما تؤثر على أفكارهم وقيمهم وتخلق طرقاً جديدة للإنتاج والإستهلاك ووسائل جديدة لنشر المعلومات وللعمل الثقافي والسياسي .

هذه التغيرات فرضت تعديلات على دور الدولة الوطنية وبالتالي على دور السياسة، إذ لم يعد بوسع الدولة الوطنية أن تقوى على تحقيق الأهداف الداخلية التقليدية مثل التحكم في مستوى العمالة أو مكافحة الجريمة . وغدت مسائل البيئة من المسائل العالمية فلا يمكن مواجهة أمور مثل خفض معدلات غازات العادم المؤدية إلى الإحتباس الحراري الضار بالمناخ أو تقاذي الأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي إلا من خلال التعاون الدولي .

وهذا التعاون بين الأمم يضيء على العمل السياسي قوة حتى على المستوى الوطني، إذ أن إمكانيات الوصول إلى النتائج المرغوبة تزداد بشدة . وقد كانت الإشتراكية الديمقراطية دائماً منخرطة في التعاون الدولي على مستوى العالم ودول أوروبا ودول الشمال الإسكندنافي . ونحن نود تقوية وتطوير هذا التعاون .

إلا أن هذه العالمية قد ولدت لدى العديد من الناس احساساً بأن القرار السياسي قد ابتعد كثيراً وأن ذلك قد أضعف الديمقراطية . ويترتب على ذلك أحياناً تصور البعض أن الحل لمشاكل العالمية هو الإنسحاب من التعاون الدولي . ولكن الإنعزال الوطني لا يحل المشاكل المترتبة على أوجه القصور المستجدة على الدولة الوطنية، بل يصبح عقبة في سبيل الإستفادة من فوائد العالمية : القوة التي يضيفها العمل المشترك على السياسة الوطنية، والعمل من أجل التضامن، والتطور العالمي .

ونشهد الآن في عالمنا الذي يتطور تطوراً سريعاً نحو اختفاء الحدود أن العمل داخل الدولة الواحدة يتضافر مع العمل المشترك بين الدول . إن المسائل الوطنية والدولية تتصهر معاً فتتلاشى الحدود بين السياسة الداخلية والخارجية . والسويد جزء طبيعي ومندمج في المجتمع الدولي . فالسويد توجد في العالم كما يوجد العالم في السويد .

الوحدة الأوروبية

إن التعاون داخل الوحدة الأوروبية يعتبر امتداداً للنشاط السياسي الوطني في البلديات والأجهزة الإقليمية والبرلمان السويدي . وهذا التعاون ينمي فرص تفعيل الأهداف السياسية الرئيسية مثل القضاء على البطالة أو التنمية المحافظة للبيئة أو استقرار الأوعية الضرائبية القاعدية، كما يؤدي إلى إتاحة مزيد من الفرص للمواطنين الأوروبيين للإتصال الحميم والمتكرر فيما بينهم من خلال الدراسة والعمل والسفر والتعاون ولتبادل الخبرات بين الدول والمناطق والبلديات والجمعيات وجماعات المصالح .

تطورت الوحدة الأوروبية لتصبح قوة هائلة للربط بين دول القارة التي عانت على مدى قرون من أهوال الحروب بينها . وهذا الفكر الجديد الذي يرفع لواء التعاون والرغبة في إيجاد الحلول الجماعية والذي أوجدته الوحدة الأوروبية هو في ذاته عامل لاغنى عنه في سبيل استمرار التطور الإيجابي في أوروبا . وتهدف الإشتراكية الديمقراطية إلى خلق أوروبا تبنى على السلام والتعاون . والعنصر الفاصل في ذلك هو أن تفتح الوحدة الأوروبية أبوابها لإنضمام الدول الراغبة في عضوية الإتحاد والوصول بذلك إلى التآمن قارتنا التي طالما انشقت على نفسها .

وسوف تستمر الإشتراكية الديمقراطية في الضغط داخل الوحدة الأوروبية لإيجاد سياسة أوروبية للقضاء على البطالة تبنى على احترام حقوق العاملين وتحول دون الإغراق الإجتماعي .

ويلزم تطوير الحوار الثلاثي بين المفوضية الأوروبية وطر في سوق العمالة وحصول النقابات العمالية على حق العمل عبر الحدود الوطنية . إننا نسعى داخل الوحدة الأوروبية لتحقيق الإشتراكية الديمقراطية والإقتصاد المختلط .

وكخطوة على الطريق إلى الإنضباط لتحقيق التنمية في إطار نظام بيئي صالح للبقاء، وفي إطار العمل لخفض استهلاك الدول الغنية للموارد الطبيعية، يجب السعي إلى تطوير السياسة البيئية للوحدة الأوروبية. ويتضمن ذلك التطوير شروطاً أكثر حدة فيما يتعلق بالتخلص من النفايات الضارة بالبيئة، وتوحيد الحد الأدنى للضرائب على الطاقة، وتمويل مشترك للإستثمارات البيئية. ويضاف إلى ذلك إعادة صياغة السياسات الزراعية بحيث تكون مصلحة المستهلك - عوضاً عن مصلحة المنتج - هي نقطة الإنطلاق لسياسة تعتمد أهدافاً أهمها المواد الغذائية الآمنة والحفاظ على البيئة وتحسين ظروف حياة الماشية. وبصفة عامة فإن مصالح المستهلكين يجب أن تعطى ثقلاً أكبر في أعمال الوحدة الأوروبية.

وتحتاج الوحدة الأوروبية إلى تحسين قدراتها على الوقاية من والتعامل مع الأزمات بالتعاون الوثيق مع هيئة الأمم المتحدة. كما يجب أن تصبح الوحدة الأوروبية قوة ضاغطة في المساعي الدولية للتضامن سواء بتطوير معونتها التنموية للدول الفقيرة أو من خلال رفع حواجزها التجارية ضد الفقراء. ويجب أن تتحمل الوحدة الأوروبية المسؤولية الجماعية عن مسائل اللجوء والهجرة الجماعية بحيث تكفل سياسة اللجوء الملاذ الآمن لكل من يطلب اللجوء هرباً من الإضطهاد أو الحرب أو الكوارث الطبيعية. ويجب أن تكفل لجميع اللاجئين إلى الوحدة الأوروبية معاملة متكافئة وفقاً لمبادئ التضامن والإنسانية.

وتقوم الوحدة الأوروبية بدور رئيسي في العمل الأوروبي لزيادة المساواة بين الجنسين وذلك بالضغط على أعمال التشريع الوطني وتكوين الرأي العام. وينبغي أن تضطلع الوحدة الأوروبية بدور مماثل فيما يتعلق بحقوق الطفل. وهناك حاجة لإجراءات أوروبية منسقة ضد تجارة النساء المتزايدة التي تغذي صناعة الدعارة حيث تستغل النساء الفقيرات في ظروف أشبه بالعبودية. وقد أصبحت الجرائم الدولية مشكلة مشتركة لجميع دول الوحدة الأوروبية وتطلب مواجهة ذلك المزيد من التعاون.

ولا تستطيع الوحدة الأوروبية كمنظمة أن تستخدم أساليب العمل المتبعة في المنظمات الدولية الأخرى أو الدول الوطنية بل لزم عليها أن تطور أساليب عمل جديدة لنفسها بحيث تلي شروط الارتباط الديمقراطي مع الدول الأعضاء وزيادة الشفافية نحو المواطنين فيما يتعلق بإجراءات اتخاذ القرار وقوة الفعل السياسي في المسؤوليات المشتركة، وتطوير هذه الأساليب يعتبر جزءاً هاماً من مساهمة الإشتراكية الديمقراطية في عمل الوحدة الأوروبية.

تشكل الدول الأعضاء قاعدة العمل الديمقراطي في الوحدة الأوروبية. والشرعية الديمقراطية لعمل الوحدة الأوروبية يجب أن تدعم في الدول الأعضاء من خلال ادماج المسائل الأوروبية في العمل السياسي في كل من هذه الدول الأعضاء، ومن خلال قيام نواب البرلمان الأوروبي والأعضاء الوطنيين في مجلس الوزراء الأوروبي بالعمل من منطلق تفويضات واضحة من جانب الناخبين.

وتود الإشتراكية الديمقراطية أن تسعى لإرساء نظام تستطيع فيه الدول الأعضاء أن تتطور كل وفق ظروفها الخاصة مع استمرار التعاون الوثيق بينها في الأهداف المشتركة. إن نظاماً مرناً يكون التعاون في إطاره مختلفاً من موضوع إلى آخر وتعاون فيه الدول الأعضاء على شكل مجموعات مختلفة هو أفضل استجابة لإحتياجات عالم متغير. أما تقسيم المنظمة إلى مجموعة دول مركزية دائمة ومجموعة خارجية تربطها روابط أضعف في التعاون مع المنظمة، فهو حل ينبغي تجنبه.

إن الإجراءات المشتركة للدول الأعضاء في الوحدة الأوروبية قد تعتمد على التشريع المشترك، أو على قرارات بشأن أهداف مشتركة محددة تستطيع كل من الدول الأعضاء فيها أن تختار طريقها الخاص لتحقيق الأهداف المتفق عليها.

سياسة الأمن القومي السويدية

تهدف سياسة الأمن القومي السويدية إلى المحافظة على سلام واستقلال بلادنا ، وضمان الإستقرار في المنطقة القريبة منا والمساهمة في دعم الأمن العالمي .

ويجب أن تكون السويد غير منحازة عسكرياً . ويعتبر عدم الإنحياز من أدوات الأمن القومي الهامة ، فقد اختارت السويد أن تلعب دوراً فاعلاً كوسيط أو كمساعدة في مد جسور التفاهم أو كطرف في الحوار في النزاعات الدولية ، وذلك في إطار الأمم المتحدة . وعدم الإنحياز يتيح لنا الحرية الكاملة في تبني سياسة مستقلة عند الأزمات وأيضاً في بعض المسائل مثل نزع السلاح وتخفيض الأسلحة النووية . ونظراً لعدم انحيازنا عسكرياً فيمكننا اختيار موقف الحياد في حالة نشوب الحرب .

وفي أوروبا فإن الخطر الكبير الذي يهدد الأمن القومي لم يعد الحرب بين الدول بل أصبح الخطر من نوع آخر : النزاعات داخل الدولة الواحدة ، الإعتداءات على حقوق الإنسان ، الإرهاب والعنف ضد المؤسسات الديمقراطية ، واضطراب البنى التحتية مثل الكهرباء أو الإتصالات . وهذه التهديدات لا تتوقف عند الحدود الوطنية لدولة ما ، لذلك يحتاج الأمن القومي إلى إجراءات أكثر اتساعاً تعتمد على التعاون الدولي في مجالات غير المجال العسكري .

التجارة الحرة

إن حرية التجارة من أهم أدوات تحقيق التطور الإقتصادي العالمي ، ولكنها تتطلب قواعد عادلة لنظام التجارة العالمية . ولا يجوز أن تصبح اتفاقات التجارة أدوات للمصالح الرأسمالية الكبرى ضد الدول الفقيرة ، كما لا يجوز أن تحرم الدول الفقيرة من أسواق العالم الغني .

ويجب أن تخضع اتفاقات التجارة الدولية للمعاهدات الدولية الخاصة بالبيئة كما يجب أن يتم التنسيق بينها وبين الإتفاقات الدولية بشأن الأمن الصناعي وحقوق العاملين . ويجب أن تصبح منظمة التجارة العالمية (WTO) منظمة تدعم التطور العالمي بهدف التنمية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية .

وقد فسرت البنود الإجتماعية في اتفاقات التجارة أحياناً على أنها معوقة للتنمية ، ولكن قبول أنظمة الإنتاج التي تضر البشر والبيئة لا يؤدي إلى تنمية قابلة للإستمرار على المدى الطويل . إن التنمية القابلة للإستمرار تتطلب سواء في الدول الفقيرة أو الغنية بيئة عمل آمنة وأوقات عمل معقولة واستخدام حريص للموارد الطبيعية . وتعتبر القواعد الدولية بشأن البيئة والحياة العملية دعماً للدول الفقيرة التي قد تجد صعوبة في القيام بنفسها بتقديم مطالب من هذا النوع للمستثمرين الأجانب .

وفي مقابل هذه البنود الإجتماعية يجب على الدول الغنية أن ترفع حواجزها الجمركية ضد الدول الفقيرة . ويجب توسيع اتفاقات التجارة الدولية لتشمل جميع أنواع المنتجات ، فلا تقتصر على نوعيات البضائع الصناعية التي يسيطر على إنتاجها العالم الغني . وهذا التوسيع للتجارة الحرة يشترط إصلاح السياسة الزراعية في الدول الصناعية .

الانتقال المتوازن للأسواق العالمية

كان التجمع السياسي والنقابي دوماً من الأسلحة الفعالة ضد المصالح الرأسمالية . والنقل المتوازن للأسواق العالمية يوجد اليوم في العمل السياسي والنقابي المنسق الواعي .

وبالتعاون مع الأحزاب والمنظمات القريبة منا سوف تقوم الاشتراكية الديمقراطية في الوحدة الأوروبية ومختلف المنظمات الدولية بالعمل على إيجاد قواعد اقتصادية عالمية تبني على العدالة الاجتماعية واحترام الديمقراطية والحرص على البيئة . وتعتبر اتفاقات التجارة العالمية ومعاهدات البيئة وحقوق العاملين من الأدوات الهامة في هذا الخصوص . المطلوب هو اتفاقات تمنع الإغراق الاجتماعي ، على سبيل المثال حدود دنيا لقوانين العمل ولضرائب الشركات . وتجسد المهمة الحقيقية في تطوير الأدوات اللازمة لتعزيز الاستقرار في النظم المالية الدولية .

ومطلوب أيضاً زيادة التعاون النقابي عبر الحدود وداخل الشركات الضخمة متعددة الجنسيات ، ودعم التنظيمات النقابية في الدول الفقيرة .

وهناك معاهدات دولية وقواعد للسلوك الأخلاقي في الشركات قد تكون ذات أهمية كبرى لموازن مطالب الكسب السريع ، ولكن إذا أمكن تفعيلها عملياً . ويمكن أيضاً أن تسهم في ذلك ردود فعل المستهلكين الناشطين على أفعال الشركات التي تخرق القواعد ، إذ أن الشركات حساسة لحركات المستهلكين وإن صغرت . وتلعب الحركات الأهلية القديمة والجديدة على السواء دوراً هاماً في الرقابة المنظمة على الشركات متعددة الجنسيات وللتسيق بين أعمال كل من النقابات والمستهلكين ، وأيضاً للتسيق بين الحركات العمالية في الدول المختلفة .

العمل من أجل السلام والتضامن

توقفت دوامة سباق التسلح التي سادت في أيام الحرب الباردة وتمكنت جهود تخفيض التسلح من تحقيق نجاحات باهرة . ولكن هدف النزاع التام للأسلحة النووية وغيره من أسلحة الدمار الشامل لم يتحقق بعد . والخطر الماثل في قيام أنظمة مناهضة للديمقراطية أو منظمات إرهابية بتطوير مثل هذه الأسلحة يستدعي اجراءات خاصة من جانب المجتمع الدولي . وينطبق ذلك أيضاً على التجارة غير المشروعة للأسلحة . ولا يزال العمل من أجل الحد من التسلح من المهام الرئيسية للعمل الدولي .

ولا يحق لأية دولة أو منظمة إرهابية أن تقوم بواسطة القوة العسكرية أو الاقتصادية بإجبار دولة أخرى على الخضوع عسكرياً أو سياسياً . إن الحق السيادي المكفول لجميع الأمم برفض هذا النوع من الإعتداءات هو شرط أساسي للتعاون الدولي بين أطراف متكافئة . ولكن هناك شرطاً آخرأ على نفس الدرجة من الأهمية وهو شرط احترام حقوق الإنسان . إن حق الأفراد في الحياة الحرة والأمن يجب الدفاع عنه دائماً . ويجب أن يتمكن المجتمع الدولي من الرد على أي تهديد خطير لمجموعة من السكان - حتى وإن كان هذا التهديد من جانب المسيطرين على جهاز الدولة . ولذلك يجب دائماً أن يقابل أي نوع من الإرهاب أو العنف المنظم ضد المدنيين بالرفض الشديد .

ولا تقبل الاشتراكية الديمقراطية أن يقوم أي نوع من السلطة بتشجيع أو اجراء إعتداءات على حقوق الإنسان من منطلق مصلحة سياسية أو اقتصادية . ولكي تكسب حقوق الإنسان الإحترام الواجب في كل مكان يجب أن تطبق نفس المعايير أينما وقعت هذه الإعتداءات .

وفي عالم اليوم نجد في أغلب الأحيان أن توترات غير عسكرية هي التي تسبب النزاعات المسلحة . إذ أن الفوارق الاقتصادية والخلافات العرقية والاجتماعية تشكل تهديداً أكثر جسامة للسلام وتؤدي إلى صراعات داخل الدولة الواحدة أكثر مما يحدث بين الدول المختلفة . فالفقر يتسبب في صراعات اجتماعية والصراعات تقود إلى العنف والعنف يؤدي إلى مزيد من الفقر . ويخلق الفقر والعنف بذلك دوائر الشر المفرغة الخاصة بهما

والتي تزايد فيها الإعتداءات على حياة البشر وحقوق الإنسان . والسعي لحفظ السلام على المدى الطويل يجب أن يتعامل مع الأسباب الاجتماعية والإقتصادية التي تخلق العنف وتعمل على استمراره . فأهداف مكافحة الفقر وتعزيز الديمقراطية وحفظ السلام هي إذن أهداف متشابكة .

ويجب دعم قدرات هيئة الأمم المتحدة على التدخل لحفظ السلام . وعلى الهيئة أن تضع خططاً استراتيجية لإكشاف النزاعات المحتملة قبل وقوعها والتدخل في وقت مبكر للتأثير عليها . كما ينبغي دعم الأمم المتحدة على الصعيد القانوني بالحد من إمكانية استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن وإعطاء هيئة الأمم المتحدة وميثاقها المرجعية في استعمال العنف العسكري في النزاعات الدولية والوطنية ، ودعمها على الصعيد العملي بالتكفل بوضع قوات عسكرية تحت قيادتها .

وإلى جانب هذا ينبغي أيضاً أن تقوم الأمم المتحدة بالدور الرئيسي في النضال من أجل حقوق الإنسان ومكافحة الفقر ، ذلك النضال الذي أصبح مركز الإهتمام في جهود التضامن مع الدول الأخرى الآن وقد كادت عملية التحرر من الإستعمار أن تكتمل . ولأجل أن تتمكن الأمم المتحدة من القيام بهذه الأدوار فيجب عليها أن تدخل بعض الإصلاحات على هيكلها التنظيمي . وعلى الأمم المتحدة أيضاً أن تدعم الحركات الأهلية العالمية وأن تحرص على استمرار الحوار معها .

الفقر هو نقص في المستلزمات المادية الأساسية للحياة ، ولكن الفقر أيضاً هو أن يتعرض الفرد للعنف والإعتداء على حقوقه الشخصية وأن تعدم قدرته على التأثير على ظروف حياته اليومية ، كما أن الفقر هو الجهل وغياب الطمأنينة واليأس العميق . الفقر هو إفتقار الفرد إلى الموارد اللازمة لتغيير ظروف حياته وغياب قدرته على العناية بجسمه وصحته وعدم توفر الإمكانيات له لكي يعطي أولاده مستقبلاً .

والصراع ضد الفقر هو في معناه العميق صراع لكرامة الإنسان وحقوقه . إن مكافحة الفقر أمر مؤداه إتخاذ إجراءات على مختلف المستويات تهدف إلى دعم قدرات الأفراد والدول على إعالة الذات وتطوير الذات .

وتنمية الدول الفقيرة مصلحة مشتركة بين قسми العالم - الفقير والغني . والمؤسسات المالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يجب أن تتضمن استراتيجياتها خططاً للتنمية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية . وينبغي أن يتم التنسيق بين سياسات معونة التنمية والتجارة الدولية والإستثمارات الأجنبية . وسوف تحقق السويد مستهدف معونة التنمية وقدره واحد بالمائة من الدخل القومي .

والتعاون في مجال التنمية يجب أن يكون مبنياً على موارد الدول الفقيرة ذاتها . لذلك فإن من أهم الجهود المبذولة في برامج التنمية هي جهود دعم تطوير المؤسسات الديمقراطية وتعزيز الإمكانيات الذاتية للأفراد من خلال إجراءات لتحسين الصحة والتعليم . وتعتبر مكافحة الأمراض القاتلة مثل الملاريا وداء نقص المناعة المكتسب من مسؤوليات المجتمع العالمي كله . وهذا أمر يتطلب إجراءات للرعاية الصحية والعلاجية وتوفير الأدوية والعقاقير ، وإزالة الجهل والأحكام المسبقة التي تسهم في انتشار الأمراض .

ومن المهام الرئيسية في هذا الشأن تعزيز موقف المرأة وتحسين ظروف نشأة الأطفال . ويحتاج كلاهما إلى حق تنظيم الأسرة وتوفير إمكانيات تحقيق ذلك . ويجب أن تحصل المرأة على حق التعليم وحق التقرير بشأن اقتصادياتها وليس أقل من حق التقرير بشأن جسدها .

ويجب أن تفتح الدول الغنية أسواقها للدول النامية ، كما يجب أن تفتح للدول الفقيرة إمكانية تخفيض ديونها . ويجب أن تحصل هذه الدول على حظها من تقنية المعلوماتية الحديثة وعلى إمكانية الإستفادة من تقنيات الإنتاج الرحيمة بالبيئة والإقتصادية في استخدامها للطاقة . وفي نفس

الوقت يجب أن يُشترط على حكومات هذه الدول احترام حقوق الإنسان وتطبيق قواعد الديمقراطية . ولا يجوز أبداً قبول اضطهاد المعارضين أو انتقاص حرية الرأي أو حرية التجمع – سواء في الدول الفقيرة أو الغنية .

إن تضامن الإشتراكية الديمقراطية يشمل جميع الدول ، وهدفها حرية كافة الشعوب وسلام العالم أجمع .

القسم الدولي International Department
الحزب الإشتراكي الديمقراطي السويدي Social Democratic Party
العنوان البريدي : 105 60 Stockholm – Sweden
التليفون : Phone: +46 8 700 26 00
الفاكس : Fax: +46 8 219331
البريد الإلكتروني : internationellt@sap.se
موقع الإنترنت : www.socialdemokraterna.se/internationellt

ترجمة
حاتم أباسير

Translation by Hatem Abacid,
www.arabiska.nu